الرسالة ٤٠٥

مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه

د. المتولي محمود المتولي عوض حجاز

معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

المملكة العربية السعودية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الرابعة والثلاثون - ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤م

المؤلف

د. المتولي محمود المتولي عوض حجاز

- دكتوراه في النحو والصرف بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، كلية الآداب، جامعة المنصورة ٢٠٠٢م.
- أستاذ مشارك بقسم تعليم اللغة العربية، معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

١ - مكمِّلات الجملة الفعلية في اللغة العربية، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٢ - المجرورات في اللغة العربية، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٣ - ضوابط الكتابة العربية الصحيحة، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

ثانياً- الأبحاث:

١ - ظاهرة التمام في المركب الإضافي. بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد رقم (٣٧) يناير ٢٠٠٦م.

٢ - الغموض والتركيب النحوي في التراث اللغوي. بحث منشور في مجلة (فيلولوجي) بكلية الألسن، جامعة عين شمس، العدد رقم (٤٦) يونيو ٢٠٠٦م.

٣ - أثر دلالة التراكيب النحوية في استنباط الأحكام الفقهية من الحديث الشريف. بحث منشور في كتاب المؤتمر الرابع قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة بعنوان «العربية والدراسات البينية»، في مارس ٢٠٠٧م.

٤ - الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال اللغوي (دراسة صرفية دلالية). بحث منشور بمجلة علوم اللغة، المجلد (١١) العدد (٤٤) لعام ٢٠٠٨م.

٥ - أثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه. بحث منشور في مجلة مركز الاستشارات البحثية واللغات، كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد (٢٥) يناير ٢٠٠٩م.

٦ - الإحالة الزمنية للأفعال في العربية، بحث منشور بمجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية في إصدار خاص ملحق بالعدد (٦٠) لسنة ٢٠٠٩م.

٧ - عطف التغاير في القرآن الكريم، قراءة جديدة في تراث تليد، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، عدد ذي الحجة، ١٤٣٢هـ.

٨ - الحوار بين الخليل وسيبويه، النداء أنموذجاً، دراسة نحوية تداولية، بحث مُقدَّم إلى المؤتمر الدولي السابع لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة بعنوان «الخليل عبقري العربية» مارس ٢٠١٢م.

المحتـوى

ملخص ١١

المقدمة ١٣

المهاد ١٧

١ - (الخُلْف) لغة واصطلاحا ١٨

٢ - مصطلح (الخُلْف) بين الاستعمال والإهمال ٢١

٣ - ثنائية (اللفظ والمعنى) في النحو العربي ٢٤

٤ - طبيعة اللغة عند سيبويه ٣٠

٥ - مُقوِّمات مفهوم مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه ٣٦

٦ - المصطلحات الدالة على مفهوم مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه ٤٣

- الخاتمة : تحصيل لأهم نتائج البحث ٧١

- الهوامش ٧٩

- المصادر والمراجع ٨٩

ملخص

مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم غايتها وثمارها القصوى، وهي مَجْمع المفاهيم، والحقائق المعرفية، وعنوان التمَيُّز بين الأمم، ولذا فإن دراسة المصطلح تمثل أهمية خاصة بين المعارف، ويهدف هذا البحث «مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه» إلى الكشف عن المفهوم الحقيقي للخُلْف في الكتاب، وبيان أنه أصل مُعْتَبَر عند سيبويه، على الرغم من ندرة هذا المصطلح في كتابه، فإنّ مفهومه مِن أكثر المفاهيم شيوعاً في الكتاب، ويقع هذا البحث في مقدمة، ثم مِهاد، وستة مباحث، وخاتمة، وهي:

١ - (الخُلْف) لغة واصطلاحاً.

٢ - مصطلح (الخُلْف) بين الاستعمال والإهمال.

٣ - ثنائية (اللفظ والمعنى) في النحو العربي.

٤ - طبيعة اللغة عند سيبويه.

٥ - مُقوِّمات مفهوم مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه.

٦ - المصطلحات الدالة على مفهوم مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه.

وتوصل البحث في الخاتمة إلى مجموعة من النتائج منها:

- الغاية الأسمى من الدرس المصطلحي هي المفاهيم التي تميزه عن الدرس المعجمي للكلمات.
- جمع سيبويه بين النظام اللساني للغة والواقع الخارجي الملابس لعناصر الخطاب في نظام مُحكَم.
- الحال (المقام) تجديد أدركه سيبويه، ودعا إلى التزامه وتفعيله في تحليل التراكيب العربية، وحَمَل على مَن أنكره مِن معاصريه.

- الحال (المقام) يمثل الجانب الاجتماعي في اللغة، وهو جانب رئيس لا يمكن إهماله؛ لارتباط المعنى به ارتباطاً وثيقاً، وما الحال (المقام) إلا الرصيد الحضاري للقول، وهو الينبوع الذي يمده بالحيوية في كل زمان ومكان.

المقدمة

الفكر اللغوي يرجع أصالة إلى القرن الثاني الهجري فيما وصل إلينا من حوار ومُدارسة بين الخليل وسيبويه وغيرهما في الكتاب الذي يُعَدُّ كتاب نظر وتفسير لا كتاب قواعد وتنظير، ففي الكتاب دلالة على ارتقاء الخليل وسيبويه مِن مرحلة السماع والحفظ والنقل لكلام العرب إلى فقهه والكشف عن مقاصدهم، ومرجع ذلك هو بلوغ الخليل وتلميذه سيبويه مرتبة العالِم الناظر المجتهد لمشافهتهما وسماعهما مِن العرب، وتعدد معارفهما في الفقه والحديث والتفسير وكلام العرب وأيامهم ومقاصدهم وأشعارهم وأخبارهم، مما جعلهما القمة في الرواية والدراية؛ ولذا يجب علينا إعادة النظر في الكتاب بغية الوصول إلى فهم صحيح لمقاصد العرب في كلامهم، والكشف عن ملامح نظريتهم اللغوية التي تفوق أحياناً ما وصل إليه الدرس اللغوي الحديث، لكنَّ تلك الكنوز لا تجد مَن يُنَقِّب عنها، ويصوغها في إطار نظريات علمية واضحة المعالم.

مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم غايتها وثمارها القصوى، وهي مَجْمع المفاهيم والحقائق المعرفية، وعنوان التمَيُّز بين الأمم، ولذا فإن دراسة المصطلح تمثل أهمية خاصة بين المعارف، وهي فرع مِن فروع علم اللغة التطبيقي، ولها مجال رحب في ميدان تعليم اللغات قديماً وحديثاً، والمصطلحات في كتب الأوائل – رحمهم الله – ليست مقصودة لذاتها، ودليل ذلك أنهم لم يهدفوا إلى إنشاء تلك المصطلحات وجعلها عناوين للأبواب النحوية والصرفية في مؤلفاتهم، بل كان مقصدهم الأسمى هو الكشف عن مقاصد العرب في كلامهم، وعصمة الألسنة من اللحن؛ ولذا جاءت مصطلحاتهم تعليمية ونابعة من بيئتهم الطبيعية والفكرية، ومصطلحات سيبويه تمثل باكورة الوضع للمصطلحات النحوية في التراث العربي؛ ولذا جاءت مصطلحاته شاهدة على أنَّ غايته مِن النظر التأمل والتصنيف، ورصد الواقع اللغوي في مرحلة السماع والتدوين والنشأة للنحو العربي، ولم يهدف إلى إنشاء المصطلحات وصوغها.

يهدف هذا البحث «مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه» إلى الكشف عن المفهوم الحقيقي للخُلْف في الكتاب، وبيان أنه أصل مُعْتَبَر عند سيبويه، وعلى الرغم من ندرة هذا المصطلح في كتابه، فإنّ مفهومه مِن أكثر المفاهيم شيوعاً في الكتاب، ولا يعني ندرة وجود مصطلح (الخُلْف) عند سيبويه عدم جدواه للدراسة؛ لأنّ ندرة المصطلح لا تعني انعدام مفهومه، ولعل ما سبق ذكره يُفسِّر لنا انصراف كثير من الباحثين في مصطلحات سيبويه عن دراسة هذا المصطلح أو الإشارة إليه لندرة وجوده في الكتاب، إلا أنَّ التأمل والتدبُّر في نصوص الكتاب يدفع الباحث إلى ضرورة دَرْسه؛ إذ ليست العِبرة في الدرس المصطلحي الجاد بلفظ المصطلح ونسبة شيوعه، بل الغاية الأسمى في الدرس المصطلحي هي المفاهيم التي تميزه عن الدرس المعجمي للكلمات؛ لأن الدلالة تنطلق مِن المفهوم إلى المصطلح، والمفاهيم قوامها التفكير والتدبُّر؛ ولذا يجب أن تبدأ دراسة المصطلحات من المدلول أو المفهوم إلى الدال أو المصطلح، إذ لا بد مِن وجود علاقة منطقية بين المصطلح والمفهوم الدال عليه.

لا شك أن المصطلح في تطور دائم ما دام العلم في تطور، فالمصطلح والعلم متلازمان حياةً وموتاً، فالمصطلح ينمو ويزدهر بالتداول والاستعمال، ويموت وينقرض بعدم تداوله واستعماله، ومِن هذه المصطلحات التي لم تزدهر عند سيبويه والنحاة بعده مصطلح (الخُلْف) إلا أنَّ مفهومه لم يغب عن ذهن سيبويه في أنحاء الكتاب، بل لقد استخدم عدداً مِن المصطلحات الأخرى التي تمثل بعض مكوناته نحو: المتكلم، والمخاطَب، والحال بمعنى (المقام)... إلخ، وهذا السلوك مِن سيبويه دال مِن جهة أخرى على أنَّ ثبات المصطلح واستقراره دال على اكتمال العلم، وما دام سيبويه يقوم بدور التأصيل للتراث النحوي ووضع أصوله، فمن الطبعي عدوله عن بعض المصطلحات إلى أخرى وَفْق طبيعة مرحلة النشأة والتنظير لعِلم جديد، ألا وهو: علم العربية بنحوها وصرفها وصوتها ودلالاتها.

إنَّ مشكلة الدرس النحوي عند الباحثين تَكْمُن في انعدام التحليل النحوي الصحيح لمفاهيم المصطلحات، والانشغال بالظاهر وما يلزمه مِن حصر المصطلحات

ونسبة شيوعها... إلخ، بل قد يرى بعضهم عدم الحاجة إلى دراسة المصطلح لعدم جدواه في الدرس النحوي...، والحق أنَّ الانطلاق مِن دراسة مفاهيم المصطلحات هو المدخل الصحيح للدرس المصطلحي في النحو العربي، ومنهجي في هذه الدراسة هو الانطلاق من كلام سيبويه، وتفسير الكتاب بما في الكتاب، وسعياً إلى تفسير كلام سيبويه بكلام آخر له جَمْعاً للنصوص المتناثرة، ورداً للمفصَّل إلى المُجْمَل مِن كلامه، وتوظيفاً للأصول بطريقة علمية في فهم الفروع... إلخ، ولا يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى فرض النظريات اللسانية الحديثة مع يقين الباحث بأهميتها وجدواها في الدرس العلمي الجاد، وكذا لن أُقدِّم على نصوص سيبويه أفهامَ علماء العربية لها، بل هذه الدراسة دعوة صادقة لإعادة النظر للكتاب كي يحدثنا سيبويه عن نفسه، وهو منهج أراه فريداً بين أقرانه، ويتسم بسمات لا يتسم بها غيره، مع استيعابي للمناهج اللسانية الحديثة، وتقديري لأفهام العلماء العرب لكلام سيبويه، لكن دون إسقاط لمفاهيمهم على كلامه. وقد استقام لي الحديث عن هذا المصطلح في المقدمة، ثم المهاد، يليهما ستة مباحث، ثم الخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي:

- المقدمة: فيها ذكر لأهمية الموضوع وحدوده.
- المِهاد: فيه عرض كامل للنص النفيس موضوع البحث.

١ - (الخُلْف) لغة واصطلاحاً.

٢ - مصطلح (الخُلْف) بين الاستعمال والإهمال.

٣ - ثنائية (اللفظ والمعنى) في النحو العربي.

٤ - طبيعة اللغة عند سيبويه.

٥ - مُقوِّمات مفهوم مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه.

٦ - المصطلحات الدالة على مفهوم مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه.

- الخاتمة: فيها تحصيل لأبرز نتائج البحث.
- قائمة المصادر والمراجع.

المِهـاد

مصطلح (الخُلْف) تَرَدَّد ذِكْرُه في عمل سابق لكاتب هذه الدراسة في سياق الحديث عن أسس التحليل النحوي للنداء في حوارات الخليل وسيبويه، وهي: تفسير المعنى، وتمثيل، ولم يُتكلم به، وتقدير الإعراب، وفيه: «إنّ وظيفة اللغوي تفسير كلام العرب للكشف عن مقاصدهم مِن خلال أسس ومجالات ابتدعها الخ·ليل ووافقه سيبويه منها: التصنيف للمفردات والجمل، ونظرية العمل النحوي، والمعنى، والسياق بنوعيه: المقالي والمقامي، والسماع، والقياس، والأصل والفرع، والبنية العميقة، أو ما أطلق عليه سيبويه (الخُلْف)»[١]، إذ يقول سيبويه: «وتقول: إني عبدُالله؛ مُصَغِّراً نفسه لربِّه، ثم تُفَسِّر حالَ العبيد فتقولُ: آكلاً كما تأكل العبيد. وإذا ذكرتَ شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامةٌ للمضمَر فإنه مُحالٌ أنْ يظهر بعدها الاسمُ إذا كنتَ تُخْبِر عن عملٍ، أو صفةٍ غير عمل، ولا تريد أن تُعَرِّفه بأنه زيدٌ أو عمرو. وكذلك إذا (لم تُوعِدْ ولم) تَفْخَر أو تُصَغِّر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تُعَرِّف ما تُرى أنه قد جُهِل، أو تُنْزِلُ المخاطَب منزلةَ مَن يجهل فخراً أو تهدُّداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه.

وإنَّما ذَكر الخليل – رحمه الله – هذا لتَعرِفَ ما يُحال منه وما يَحسُن، فإنَّ النحويين مما يتهاونون بالخَلْف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أنَّ رجلاً مِن إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً، كان مُحالاً؛ لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق ولم يقل هوَ ولا أنا حتَّى استغنيتَ أنت عن التسمية، لأنَّ هو وأنا علامتان للمضمَر، وإنما يُضمِر إذا عَلِم أنَّك قد عرفت مَن يعني، إلا أنَّ رجلاً لو كان خلفَ حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلتَ، مَنْ أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً»[٢].

١ - (الخلْف) لُغَة واصطلاحاً:

مصطلح (الخُلْف) في هذا النص لسيبويه ضبطه محقق الكتاب شيخ المحققين: عبد السلام هارون - رحمه الله - بفتح الخاء وسكون اللام في ثلاثة مواضع[٣]، وجاء مضبوطاً بضم الخاء وسكون اللام في موضع واحد[٤].

هذا المصطلح مِن المثلث اللغوي، فـ «الخَلْفُ بالفتح: نقيض القُدَّام. والخَلْف أيضاً: صدُّ الفأس - أي: حده - والخَلْف أيضاً: الذي لا خير فيه... والخَلْف أيضاً: الكلام الذي لا خير فيه... والخَلْف أيضاً: القَرْنُ مِن الناس. والخَلْف: استقاء الماء، والخَلْف: السِّقاء... والخَلْف: الذين ذهبوا من الحي وخَلَّفُوا أثقالهُم،... والخَلْف أيضاً: مَنْ حَضر منهم، وهو مِن الأضداد، والخَلْف أيضاً: مصدر خَلَفْتَ الثَّوْبَ إذا أخرجْتَ ما تقطَّع منه ثم لفقتَهُ. والخَلْف: المِرْبَدُ يكون وراء البيت... والخَلْف أيضاً: مصدر خَلَف فلانٌ فلاناً في أهله. وذلك أن يرقبَهُ، فإذا غابَ دَخَل على عُرْسه. هذه كلها مفتوحة الأوائل... والخُلْف بالضم: جمع خَليف، وهو الطريقُ خَلْفَ الجَبَل. والخُلْف أيضاً: جمع خِلاف، وهو: الكُمُّ. والخُلْف أن يَعِدَ الرجلُ عِدَةً ولا ينجزها»[٥]، ولعل محقق الكتاب قد ضبط هذا المصطلح بفتح الخاء وسكون اللام في تلك المواضع الثلاثة حَمْلاً على معنى: الكلام الذي لا خير فيه، وهو ضبط أراه صحيحاً في الموضع الثاني والثالث في سياق حديث سيبويه عن البدل مِن الموضع في باب الاستثناء المنفي، وذلك قوله: «وإنما منعك أنْ تحمل الكلام على مِن أنَّه خَلْفٌ أن تقول: ما أتاني إلا مِن زيد، فلمّا كان كذلك حَمَله على الموضع فجعله بدلاً منه، كأنه قال: ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ؛ لأن معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني مِن أحدٍ واحدٌ، ولكنّ مِنْ دخلت هنا توكيداً»[٦]، فلا يصح البدل مِن اللفظ، وذلك لتعذر تكرار العامل لسببين: الأول: أن ما عمل في المستثنى ليس عاملاً حقيقياً، وإنما هو مجرد توكيد للعامل الذي قبله، والسبب الآخر هو: أنَّ (مِن) في مثل هذا الأسلوب لا تدخل على النكرات، ولمّا كان ما بعد (إلا) معرفة، فلا يصح تكرارها، ويؤكد ذلك أنَّ مقصود

سيبويه بلفظة (معنى) في النص السابق هو: الدلالة على العمل الإعرابي، فإعراب قوله: (أحد) في المثالين فاعل لا غير، ونحوه ما ذكره سيبويه في الموضع الثالث: «ألا ترى أنك تقول: ما أتاني مِن أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ، مِن قِبَل أنه خَلْفٌ أن تحمل المعرفة على مِن في ذا الموضع....»[٧].

أمَّا ضبط مصطلح (الخَلْف) بفتح الخاء وسكون اللام في الموضع الأول فليس الأولى والأصوب، وذلك في قول سيبويه: «فإن النحويين مما يتهاونون بالخَلْف إذا عرفوا الإعراب»[٨]، ولعل ضبطه بضم الخاء وسكون اللام أصح لدلالة السِّياق واللحاق في هذا النص النفيس، إذ مقصد سيبويه بيان أنَّ هذا التهاون مِن النحاة بالتمام الدلالي الذي يخفى على الكثير منهم استغناءً بحصول التمام التركيبي الظاهر في التراكيب العربية نقصٌ وخللٌ لا يستقيم مع مقاصد العرب في كلامهم، إذ لا يكفي الاحتكام إلى الشكل الظاهر فقط في الحكم على نحو قولهم: «أنا عبد الله منطلقاً» بالصواب أو الخطأ، فهذا التركيب يكون غير جائز إذا اقتصر معيار الحكم على البنية اللغوية فقط، ويكون جائزاً صواباً إذا كان المعيار غير لغوي متمثلاً في جهل المخاطب أو عدم رؤيته المتكلم... إلخ، فإذا قلت: «أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً، كان مُحالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هُوَ ولا أنا حتى استغنيتَ أنتَ عن التسمية... إلا أنّ رجلاً لو كان خلفَ حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلتَ مَنْ أنتَ؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك كان حسناً»[٩]، ولذا أرى أن هذا المصطلح بضم الخاء وسكون اللام أقرب إلى المعنى اللغوي «الطريق خَلْف الجبل» فهو معنى خفي على أكثر النحاة كالطريق الخفي خلف الجبل الذي يجهله الأكثرون، ولا يعلمه إلا الأدلة أصحاب الخبرة الطويلة في تَقفِّي الأثر.

أمَّا الموضع الوحيد الذي ضبطه محقق الكتاب بضم الخاء وسكون اللام فقد ورد في سياق حديث سيبويه عن المثل المضروب لعُرْقوب، رَجل من العماليق، في خُلْف الوعد، يقول: «ومثلُه: مَواعيدَ عُرْقوب أخاه بِيَثْرِبِ[١٠]. كأنه قال: واعدتني

مواعيدَ عرقوبٍ أخاه، ولكنه ترك (واعدتني) استغناءً بما هو فيه مِن ذِكر الخُلْف، واكتفاءً بعلم مَن يعني بما كان بينهما قبل ذلك»[١١]، فـ (الخُلْف) في هذا الموضع استخدمه سيبويه بمعناه اللغوي الذي يعني: خُلْف الوعد، ولذا فمصطلح (الخُلْف) عند سيبويه لم يرد مضبوطاً بضم الخاء وسكون اللام وفق دلالته الاصطلاحية التي اختارها الباحث إلا في موضع واحد، وذلك في سياق إشارة سيبويه إلى الإهمال والتهاون مِن النحاة في استحضار مقومات التمام الدلالي في التراكيب العربية.

أما المعنى الاصطلاحي لمصطلح (الخُلْف) عند سيبويه فيدور حول المعنى بشقيه: المقالي والمقامي، فالمعنى المقالي معنى خالٍ من أية دلالة اجتماعية مصاحبة للبنية اللفظية للتراكيب اللغوية، أما المعنى المقامي فَقُوامه جميع ملابسات الكلام وظروف تلفُّظه، أي: سياق الحال، ويشتمل على عناصر عديدة أبرزها ما يتصل بالمخاطِب والمخاطَب وظروف إنشاء الخطاب... إلخ. وحينئذٍ تصبح دراسة المعنى المقامي لازمة؛ لأنَّ المعنى المقالي وحده لا يكفي في تحديد الدلالة المقصودة، إذ غايته المعاني الوظيفية التركيبية، أما المعاني الدلالية فهي المستنبطة مِن معرفة المقام، إذ لكل مقام مقال. فـ (الخُلْف) مصطلح قوامه المعنى إذ يقوم على ضرورة الجمع بين الشيء ونقيضه، نحو: المعنى المقالي (اللغوي)، والمعنى المقامي (غير اللغوي أو فوق اللغوي)، وبين المستقيم والمحال مِن الكلام، وبين المعاني الوظيفية التركيبية وتلك السياقية الدلالية. فالمقصود بلفظ (الخُلْف) اصطلاحاً هو: «ما يتوارى مِن دلالات سياقية حالية لا تدل عليها البُنى اللفظية التركيبية، لكنّ الكشف عنها والتماسها في التحليل اللغوي أساس في حصول التمام الدلالي؛ بغية كمال الإعراب وفهم مقاصد العرب في كلامهم» إذ للإعراب مكانة رائدة لدى النحاة الأوائل، لكنها لا تتم بدون استحضار الدلالة غير اللغوية المصاحبة للمعاني والدلالات اللفظية التي أبان عنها الإعراب.

٢ - مصطلح (الخُلْف) بين الاستعمال والإهمال:

يُعَدُّ مصطلح (الخُلْف) مِن المصطلحات النادرة الاستعمال في التراث العربي، إذ لم يستخدمه سيبويه إلا في موضع واحد، فهو نظير مصطلحات كثيرة أخرى لديه اندثرت، ولم تكتب لها الحياة، نحو: (بنات الثلاثة) لما بُني على ثلاثة أحرف، و(اسم عالجت به) لاسم الآلة... إلخ[١٢]، وعلى الرغم مِن ندرة مصطلح (الخُلْف) لفظاً إلا أنّ مفهومه يتسم بكثرة الاستعمال في الكتاب، إذ لا تعني ندرة وجوده لفظاً في الكتاب عدم جدواه للدراسة؛ لأنّ عدم استعمال المصطلح لا يعني انعدام مفهومه، فالمفاهيم الغاية الأصيلة مِن إنشاء المصطلحات واستخدامها، وقد عبّر سيبويه عن هذا المفهوم في إطار مكوناته الأصول باستخدام مصطلحات: المتكلم، والمخاطَب، والحال، وكلها تَصُبُّ في مفهوم مصطلح (الخُلْف) ونحوها عدد مِن المصطلحات المُعَبِّرة عن أحكام نحو: المستقيم، والمحال بأنواعهما... إلخ وفق الإحصاء الآتي:

الكلمة	عدد مرات ورودها	الكلمة	عدد مرات ورودها	الكلمة	عدد مرات ورودها
متكلم	٢٣	مخاطَب	٨٦	الاستقامة	١
نية	٢٧	مخاطَبة	١١	المستقيم	٣
نوى	١٣	خاطَب	١٠	مستقيم	٣
التبس بـ	٦٤	حال (بمعنى: مقام)	٣٦٨	الإحالة	١
التباس	٤٣			المحال	٢
ملتبس	١١			محال	٢٣

آثرت أن يكون عنوان البحث «مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه» لصعوبة التفريق بين مصطلحات سيبويه ومصطلحات شيخه الخليل، لا سيما إذا لم يَنُص سيبويه على نسبة هذا المصطلح أو ذاك الرأي إلى أحد مشايخه، فمصطلح (الخُلْف)

مِن المصطلحات التي استخدمها سيبويه في كتابه، ولا يمكن الجزم بنسبتها إليه أو إلى شيخه الخليل، وهذا المصطلح ونظائره في كتب الأوائل ليس مقصوداً لذاته في كتبهم، ودليل ذلك أنهم لم يكُن هدفهم إنشاء تلك المصطلحات واتخاذها عناوين للأبواب النحوية والصرفية في مؤلفاتهم، بل كان مقصدهم الكشف عن مقاصد العرب في كلامهم، وعصمة الألسنة مِن الزلل والخطأ، وشرح الأصول النحوية والاستشهاد لها؛ ولذا جاءت مصطلحاتهم تعليمية ونابعة من «بيئتهم الطبيعية والإنسانية والفكرية»[١٣]، فمصطلحات سيبويه تمثل باكورة الوضع للمصطلحات النحوية في التراث العربي، إذ عَبَّر بها عمَّا حوله مِن البيئة، نحو: العامل، والمعمول، والمبتدأ، والفاعل، والمفعول به، والحال، والبناء، وأخوات، وسبب، وعلة، ووجه، والمستقيم، والمحال، والصدق، والكذب، والقبيح، والحسن، والمتكلم، والمخاطب، والإسناد، والمسند، والمسند إليه،... إلخ، فالمصطلح يمثل مرحلة تَرَقٍّ مِن مجرد النظر في الاستعمال والواقع إلى التنظير بعد الفراغ مِن السماع عن العرب وتدوين اللغة؛ ولهذا تدور الحاجة إلى إنشاء المصطلحات وجوداً وعدماً بالغاية مِن النظر، فلما كان النظر في مرحلة السماع والتدوين والنشأة للنحو العربي غايته التأمل والتصنيف ورصد الوقع اللغوي لم تكُن هناك حاجة إلى إنشاء المصطلحات، ولذلك «يُعْتَبر الاصطلاح لغة مُصْطَنعة تصاحب النظرية وتنشأ معها لتكون لها وسيلة المقال النظري، ولمّا لم يكُن هناك داعٍ إلى النظر المجرد لم توجد تلك اللغة الاصطلاحية النظرية التي يَتَوَسَّلُ بها في خِطابه – أي: الناظر – فقد وُجد في القرن الأول التأملُ للانتفاع»[١٤].

إنَّ ثبات المصطلحات واستقرارها غاية مقصودة في الدرس العلمي، إلا أن هذه الغاية بعيدة المنال؛ لأنَّ «المصطلح المثالي يفترض اكتمال العلم»[١٥]، فالمصطلح في تطور دائم ما دام العلم في تطور، ولذا فإنَّ المصطلح والعلم متلازمان حياة وموتاً، فالمصطلح ينمو ويزدهر بالتداول والاستعمال، ويموت وينقرض بعدم تداوله

واستعماله، فالمصطلح «علم يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تُعَبِّر عنها»[١٦]، وهو: «رمز لغوي مُحَدَّد لمفهوم مُحَدَّد»[١٧]؛ ولذا فإنه يقوم على دعامتين هما: الرمز اللغوي، والمفهوم، أما المفهوم فيعبر. عن بناء فكري ذهني لشيء حاصل في خارجه، والمصطلحات تكون بمثابة أسماء الأعلام على الأفكار الذهنية في ضوء كون اللغة ذات طابع اقتصادي تميل إلى الإيجاز، ولا غرو «فالمصطلح ينتمي إلى عُرف خاص، والعرف الخاص نوع مِن العهد الذهني»[١٨]، والأصل في تكوين المصطلح وبنائه تَوافر علاقة تطابق بين الرمز اللغوي والمفهوم الدال عليه، ثم يحصل تخفيف لدلالة الرمز اللغوي (اللفظ) بالانتقال به مِن معنى لغوي عام إلى معنى اصطلاحي خاص يتفق عليه أهل الاختصاص. فمفهوم مصطلح (الخُلْف) خُصَّص بالمعنى غير اللغوي المصاحب للأداء اللفظي اللساني للتراكيب النحوية بعدما كان المعنى اللغوي المشتق منه معنى عاماً يدل على الطريق الخفي خلف الجبل. وهذا المصطلح على الرغم مِن ندرة استخدامه إلا أنه جاء موافقاً لأسس تقييس المصطلح وشروطه في علم الاصطلاح[١٩]، حيث جاء مصطلح (الخُلْف): موجزاً، ودالاً، وسهلاً، وملائماً لمفهومه، وخالياً مِن التعقيد والاشتراك والترادف[٢٠]، فمصطلح (الخُلْف) وإن اندثر لفظه (رمزه اللغوي) إلا أنَّ مفهومه مِن أكثر المفاهيم شيوعاً في كتاب سيبويه، فقد استخدم سيبويه مصطلحات أخرى دالة على مكوناته الأساسية نحو: المتكلم والمخاطَب والحال بمعنى (المقام)، واللبس ومشتقاته، والمصطلحات الدالة على النية والقصد، وكذلك الاستقامة والإحالة، ونحوهما مِن المصطلحات الدالة على الأحكام فيما يربو على ألف موضع، ولعل ذلك يُفَسِّر سبب انصراف الباحثين عن دراسة هذا المصطلح؛ إذ شغلهم ندرة المصطلح عن التفكير في دراسة مفهومه الأكثر شيوعاً في كتاب سيبويه[٢١].

٣ – ثنائية (اللفظ والمعنى) في النحو العربي:

الكلام ظاهرة دالة على وجود الإنسان متميزاً به عن الحيوان، وهو ظاهرة اجتماعية قوامها اللغة والفكر، وقد تَوَلَّد عنهما ثنائيات نحو: الشكل والمضمون، والدال والمدلول حسب الاصطلاح اللساني الحديث، والمقال والمقام، واللفظ والمعنى، والمبنى والمعنى حسب اصطلاح قدامى النحاة... إلخ، فاللفظ والمعنى متلازمان، وهما أصلان ثابتان في علاقة اللغة بالفكر. وفيهما تعددت أقوال النحاة قديماً وحديثاً، ولقد رفض سيبويه تلك الشكلية التي أدركها عند معاصريه، وحَمَل عليهم لاهتمامهم بالإعراب والمعاني التركيبية الوظيفية وإهمالهم للمعاني الدلالية المقامية، وفخرهم الشديد بالقواعد التي صاغوها، وتأويل كل ما خالفها في سياق نظرية العامل الأساس في نحوهم، وشاع في أوساط المُحْدَثين القول بأنَّ النحو العربي نحو شكلي معياري في أصوله الأولى، وأنَّ النحاة الأوائل قد احتفوا باللفظ والمبنى وأغفلوا المعنى[٢٢].

اللفظ والمعنى وجهان لعملة واحدة لا ينفكان، فالألفاظ أوعية المعاني، وعلى الرغم من هذا نجد في تراثنا مَن يَحْمِل القضية على غير وجهها الصحيح فيزعم أنّ سيبويه (ت ١٨١هـ) لاهتمامه بالمعاني المقامية للكلام ترك الألفاظ، على حين فاقه الفراء لِحَمْله الكلام على اللفظ والمعنى معاً، ومثال ذلك النقد الذي وجّهه ثعلب (ت٢٩١هـ) زعيم الكوفيين في وقته لمنهج سيبويه في التحليل النحوي، حيث نقل أبو بكر الزبيدي في الطبقات في سياق ترجمة الفراء قوله: – «قال أبو العباس أحمد بن يحيى: العربُ تُخرجُ الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يُفْسِد الإعرابُ المعنى، فإذا كان الإعراب يُفْسِد المعنى فليس مِن كلام العرب، وإنما صحَّ قول الفراء لأنه عَمِل العربية والنحو على كلام العرب؛ فقال: كلُّ مسألة وافق إعرابُها معناها، ومعناها إعرابها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلطُ لأنه عَمِل كلامَ العرب على المعاني، وخَلَّى عن الألفاظ، ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه

مطبِّق للإعراب، والإعراب مطبَّق للمعنى. وما نقله هشام عن الكسائي فلا مطعن فيه، وما قاسه فقد لحقه الغَمْز، لأنَّه سلك بعض سبيل سيبويه، فعَمِل العربية على المعاني وتركَ الألفاظَ، والفرّاء حَمَل العربية على الألفاظ والمعاني فبرَع، واستحق التَقْدِمة، وذلك كقولك: «مات زيد» فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: «مات زيداً»؛ لأن الله هو الذي أماته؛ ولكنك عاملت اللفظ، فأردتَ، سكنتْ حركاتُ زيد»[٢٣]، عجيب هذا القول مِن ثعلب، فالفاعل – كما هو معلوم – يُقصدُ به ما أسند إليه عامل مُقَدَّم عليه على جهة وقوعه منه نحو: (ضرب زيدٌ عمراً) أو قيامه واتصافه به نحو: (مات زيدٌ)، فلا خلاف حقاً بين سيبويه والفراء في تلك المسألة، إذ يقوم تحليلهما للتراكيب النحوية على مراعاة اللفظ والمعنى معاً، إلا أن سيبويه قد راعى طبيعة اللغة الاجتماعية ووظيفتها الاتصالية فأدرك ضرورة مراعاة المقام والسياق غير اللغوي، فنادى بذلك ودعا إليه، وأنكر على مَن منعه.

قضية اللفظ والمعنى في التراث النحوي مِن القضايا التي حدث فيها خلط ولغط كبير بين النحاة؛ لانعدام الرؤية المتكاملة وضبابيتها، فالاهتمام بالشكل أو الإعراب أو اللفظ ونحوها من المترادفات ليس حِكراً على العربية فقط، بل هو سمة عامة في تاريخ اللسانيات قاطبة «فالحق أنّ مركزية التركيب (الإعراب) ليست رأياً مقصوراً على شمسكي فهو الاتجاه اللساني الأقدم والأوسع في تاريخ اللسانيات، وفي التفكير النحوي العربي مثلاً ما يؤكده، مِن ذلك الربط بين العربية والإعراب بأن اعتُبرت هذه المقولة أخص خصائص اللسان العربي»[٢٤]، فليست المشكلة في الإعراب ذاته أو في اللفظ نفسه؛ لأن ضبط أواخر الكلمات مُعَبِّر عن المعاني الوظيفية مِن الفاعلية، والمفعولية،... إلخ، لكنّ الخلاف يَكْمُن في مدى اكتفاء بعض النحاة بتلك المعاني الوظيفية عن استكشاف المعاني فوق اللغوية والمقامية التي تدل على قيمة الاختلاف في التراكيب، وتكشف عن المقاصد الأسمى للعرب في كلامهم، فالمعاني ليست مستوى واحداً بل هي مستويات متعددة ومتكاملة، إذ تبدأ

بالمستوى المرجعي العياني المُشَاهَد حيث تكون المعاني قائمة وموجودة بذاتها لا يُعَبَّر عنها بألفاظ، ثُمَّ يليه المستوى الثاني حيث تتمثَّل المعاني في الأذهان بعد مُعاينة الأشياء الموجودة في الأعيان خارج الذهن، وفيه تكون المعاني قائمة في الصدور، أما المستوى الثالث فهو المستوى اللساني حيث تملأ المعاني الذهنية فراغات الحروف والألفاظ والجمل، وتلك المعاني بمستوياتها الثلاثة تكون معلومة لدى المتكلم مجهولة من المخاطَب إلا أنه يسعى للكشف عنها.

فلسفة المعنى يجب أن تُبْنَى على فهم ماهيته، فالمعنى في اللغة يدور حول عدة دلالات أبرزها[٢٥]: الإخراج، والإظهار، والإرادة، والقصد، والحال التي يُصار إليها، ولقد خاض العلماء قديماً وحديثاً في التفريق بين المعنى والدلالة، واستقرَّ بهم الحال على أنهما مترادفان غالباً في التراث العربي[٢٦]، إلا أنَّ أحد الباحثين قد جزم بارتباط المعنى بقصد المبدع، والدلالة بفهم المتلقي (المخاطَب)[٢٧]، واستقرّ البحث لديه في تراثنا العربي «حول علاقة اللفظ والمعنى على أساس نظرة ثنائية للغة، وافتراض مُؤسَّس على أسبقية المعنى على اللفظ، أو المدلول على الدلالة، وهي نظرة تؤكد ثبات المدلول ووحدته بين بني الإنسان جميعاً قبالة تَغيُّر الدالّ بتغيُّر اللغة»[٢٨]؛ ولذلك لا توصف المعاني بالوضوح والغموض، لكنها: «تُوصَف بأنها معروفة معلومة أو مجهولةٌ، غريبة أو مألوفة، قريبةٌ أو بعيدةٌ، أصليةٌ أو مُغَيَّرَةٌ، حقيقيةٌ أو مجازية، بسيطة أو مركبة، حسيّة أو عقليةٌ، أما اصطلاح الغموض والوضوح فليس في حقيقته مما يتصل بالمعاني إلا بمقدار ما تدل عليها الدلالات»[٢٩]، يؤكد ذلك، ما جزم به حازم القرطاجني في نص نفيس له جاء فيه قوله: «إنَّ المعاني، وإن كانت أكثرَ مقاصد الكلام، ومواطنُ القول تقتضي الإعراب عنها، والتصريح عن مفهوماتها، فقد يُقصَد في كثير مِن المواضع إغماضه، وإغلاق أبواب الكلام دونها، وكذلك أيضاً فقد نَقْصِد تأدية المعنى في عبارتين: إحداهما واضحة الدلالة عليه، والأخرى غير واضحة الدلالة لضروب مِن المقاصد. فالدلالة على المعاني إذن ثلاثة أضرب: دلالة إيضاح، ودلالة إبهام، ودلالة إيضاح وإبهام معاً»[٣٠].

ليس المعنى سابقاً للفظ في كل حال، فالمعنى يسبق اللفظ لدى المتكلم باعتباره صورة ذهنية أولاً ثم تُكْسى به الألفاظ، على حين يبدأ المخاطَب مِن حيث انتهى المتكلم، فاللفظ عنده أولاً ثم المعنى، وقد يتزامنان في بعض الصور، ولمَّا كانت المعاني أصالةً صادرة مِن المتكلم فهي واضحة ومعلومة لديه وثابتة في ذهنه، أما الدلالات أو المعاني التي يدركها السامع أو المخاطَب مِن كلام المتكلم فهي مجهولة؛ ولذا قد يكون إدراكه لها جزئياً أو كلياً وَفْق ما اجتمع لديه من المعاني الوظيفية المستنبطة مِن البنى اللغوية، والمعاني المقامية النابعة مِن السياقات غير اللغوية التي أُنْشِئ فيها الكلام، وحينئذٍ يكون حال المخاطب مثل حال الطالب الذي يكتفي مِن الاختبار بالنجاح، أو الطالب الآخر الذي لا يقنع إلا بتحصيل كل الفرائد والفوائد والتفوُّق على أقرانه بإدراك ما لم يدركوا؛ ولذا صار النحو عند أكثر النحاة غاية، على حين أنَّ النحو وسيلة لا غاية أصالة، وهذا هو الضابط الذي ميّز سيبويه ومَن وافقه نحو: عبد القاهر الجرجاني والزمخشري والسكاكي، وغيرهم مِن أعلام النحاة الذين لم يقنعوا بظاهر المعنى الذي يُدْرِكُه المخاطَب مِن المعاني الوظيفية التركيبية مِن البنى اللغوية فقط، وهي تلك المعاني المُعَبَّر عنها بالعلامة الإعرابية، والرتبة، ونظم التراكيب، وغيرها مِن القرائن اللفظية المعروفة لديهم، بل لقد ندبوا أنفسهم للتنقيب عن المعاني الكلية المقصودة لدى المتكلم، والمعبِّرة عن مقاصد العرب في كلامهم.

النحو العربي ليس مجرد قوالب وأنماط صماء لا حياة فيها، وإنما هو نظام لغوي وغير لغوي أدركه العربي بفطرته، وعَبَّر عنه بتراكيبه مستوعباً ركني هذا النظام، فالنحو العربي حالة إبداع مِن العربي تتمثل في المتكلم ولاسيما في كلام الله تعالى، وحديث المصطفى ﷺ، وقصائد فحول الشعراء التي صارت عند معظم النحاة ضرورة شعرية لمخالفتها للقواعد التي صاغوها للنحو العربي وَفْق استقراء لغوي منقوص لا يُعَبِّر عن المستويات اللغوية المتعددة والفترات الزمنية المتعاقبة، بل هو حالة إبداع أيضاً مِن الناظر في كلام العرب نحو: سيبويه والجرجاني

والسكاكي، وغيرهم الذين تَميَّزوا بالكشف عن مقاصد العرب في كلامهم في ضوء الفهم الصحيح والنظرة الشمولية لمكونات النظام اللغوي العربي، يؤكد ذلك التصور تلك الصلة الحميمية بين النحو وعلم المعاني عند الأوائل، مما جعلهم لا يفصلون بينهما في تحليلاتهم اللغوية إدراكاً منهم لماهية النحو الحقيقية التي تدل على أنّ النحو ليس مجرد تتابع للحركات الإعرابية، بل وظيفته الأصلية هي إبراز الفروق بين تلك التراكيب اللغوية للكشف عن سمات الكلام العربي، ولذا نرى عبد القاهر الجرجاني يمزج بينهما، ويطلق عليهما معاً مصطلح: علم المعاني، إلا أنَّ المتأخرين عليه أفردوا علم المعاني عن علم النحو، وجعلوه عِلماً مستقلاً وسمّوه علم: معاني البلاغة، وركزوا حينئذٍ على الصبغة الجمالية للتراكيب فقط. وَلَو تأملنا في كلام سيبويه والجرجاني والسكاكي لألفينا حرصهم الشديد على الربط بين اللفظ والمعنى، أو المقال والمقام في سياق اجتماعية اللغة دون الانشغال بالصبغة الجمالية البحتة للتراكيب، لكنهم صرفوا جُلّ اهتمامهم إلى مراعاة مقتضى الحال، والمخاطِب، والمخاطَب، والكلام ذاته، والملابسات الزمانية والمكانية، وغيرها المصاحبة للبنى اللغوية في العربية.

بَيْن الإعراب والمعنى صلات وشيجة، إلا أنَّ بعض الباحثين قد يتبادر إلى ذهنه إنكار سيبويه للمعاني الوظيفية التي يدل عليها الإعراب، أو التقليل مِن أهميتها إذا قرأ النص مدار البحث، وفيه قوله: «فإنَّ النحويين مما يتهاونون بالخُلْف إذا عرفوا الإعراب»[٣١]، فالإعراب عند سيبويه قد يُقْصَد به الأثر الإعرابي الذي يجلبه العامل، وذلك إذا كان مدار حديثه عن المفردات في العربية، أما إذا كان في إطار الحديث عن التراكيب النحوية فإنَّ مفهوم الإعراب عنده هو التحليل اللغوي للتراكيب في سياقاتها اللغوية وغير اللغوية وَفْق مفهوم اجتماعية اللغة وكونها أداة للتواصل بين الناطقين بها، ولذا نرى سيبويه دائم الحرص على مراعاة الجانب الاجتماعي والعلاقات القائمة بين المخاطِب والمخاطَب، وكذا الأعراف الاجتماعية التي تؤدي

إلى الاختصار والاقتصاد في الكلام، والتقديم والتأخير... إلخ، فالإعراب هو نسبة للكلمات في الجمل إلى وظائفها للإبانة عن المعاني الوظيفية التركيبية، وتلك المعاني لا تعدو أن تكون جانباً واحداً مِن الجوانب المتعددة للمعنى المقصود مِن المتكلم، إذ «الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ»[٣٢]، على حين أنَّ «الألفاظ مُغْلَقَة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها»[٣٣].

وعلى الرغم من هذا نجد أحد الباحثين يُقدِّم المبنى على المعنى مُعلِّلاً لذلك بقوله: «إنَّ دراسة الجوانب الشكلية يمكن تسويغها من قِبَل أنها تؤدي إلى نتائج دقيقة أكبر بكثير مِن تلك التي تؤدي إليها الدراسات التي تمزج المفاهيم اللغوية بالمعايير غير اللغوية التي يمكن أن يُنْظَر إليها على أنها عناصر ذات علاقة لاستنادها، إلى حد بعيد، إلى الذوق والانطباع الشخصيين، وإلى الثقافة والتدريب على فهم الأعمال الجميلة»[٣٤]، هذا الرأي لهذا الباحث أرى أنه يصير بنا إلى القول بقولبة اللغة في تراكيب نمطية وَفْق قواعد صاغها الأوائل، وحينئذٍ يقتصر دور المتكلم على مجرد الانتقاء والاختيار مِن المفردات اللغوية ليملأ تلك القوالب مما يفقد اللغة حيويتها، ويقتل روح الإبداع والتجديد التي تحيا به اللغات قديماً وحديثاً، وليس أدلَّ على ذلك مِن قول سيبويه حكاية عن بعض العرب: «قال فلانة» فهذا التركيب لا شك أنّ الشكليين المقدِّمين للألفاظ والمباني يَعُدُّون هذا التركيب ونظائره تراكيب غير صحيحة، أما سيبويه فقد اعتمد على شاهد الحال ورؤية المخاطَب للفاعل المؤنث التي أغنته عن إلحاق علامة التأنيث بالفعل، وبذا أصبحت صورة المؤنث وشاهد الحال عنده ومعاينة المؤنث بديلاً عن العلامة اللفظية للتأنيث، وحتى لا تجتمع علامتان للتأنيث على لفظ واحد، يقول سيبويه: «وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء»[٣٥].

٤ – طبيعة اللغة عند سيبويه:

إنَّ حياة اللغات مرتبطة بوظائفها، ولعل أهم وظائف اللغات على الإطلاق وظيفة التواصل والإفهام، فاللغات تدور مع الاتصال وجوداً وعدماً، فاللغات التي يتم التداول والتواصل بها تحيا وتزدهر، أما اللغات التي ينعدم الاتصال بها فسريعاً ما تنقرض وتموت وتفنى، فلغة التخاطب القائمة على الاتصال الناجح والفهم السليم هي تلك اللغة التي اهتم بها سيبويه، وقد استقى مادتها مِن مصدرين رئيسين: أولهما: لقاؤه بالأعراب في البصرة ومشافهتهم والسماع منهم، وثانيهما: أخذه عن شيوخه: عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد... إلخ، وعباراته الدالة على السماع مِن الأعراب ومشافهته لهم كثيرة منها: سمعت مَنْ أثق به مِن العرب، وسمعنا العرب الفصحاء يقولون[٣٦]؛ فاللغة التي حَلّلها سيبويه في كتابه هي اللغة الاستعمالية المنجَزَة، حيث كان جُلُّ اهتمامه باللغة المنطوقة وعملية المشافهة والسماع في نقل الرواية وتحليلها نحو قوله: «لا يجوز أن تقول: كَلَّمته فاه حتى تقول إلى فِيّ، لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا مِن اثنين»[٣٧]، ولهذا لا بد مِن ربط اللغات بوظائفها التواصلية؛ ولذا لا يصح إقصاء (المخاطِب)، ولا (المخاطَب)، ولا السياق بنوعيه في التحليل اللغوي.

كتاب سيبويه يمثل قمة الدرس اللغوي العربي إذ لم يقتصر على بيان الأحكام النحوية، والأوزان الصرفية، وصفات الحروف ومخارجها، بل كان هذا الكتاب ولا يزال يحوي طرائق في التفكير العلمي والمناهج السديدة، ورَبْط اللغة بالمجتمع والفكر والحياة، فهذا هو الجرمي، مِن علماء الحديث، يقول:«أنا منذ ثلاثين سنة أُفتي الناس (في الفقه) مِن كتاب سيبويه»[٣٨]، وقد «فَسُّروا ذلك بعد الاعتراف به بأنه كان صاحب حديث، وكتاب سيبويه يُتعلَّم منه النظر والتفتيش»[٣٩]، حقاً فسيبويه كما يقول الشاطبي: «... وإنْ تَكَلَّم في النحو، فقد نَبَّه في كلامه على مقاصد العرب

وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنَّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، ونحو ذلك»[٤٠]، وترجع ريادة سيبويه في كتابه إلى عنايته بالمواقف الاستعمالية التي يدور فيها الخطاب فنراه كثيراً ما يصف حال المتكلم والمخاطَب، ويُعَرِّج على ملابسات السياق غير اللغوي الزمانية والمكانية، وكل ما يحيط بالموقف اللغوي من المقام الخارجي الواجب إدراكه حتى يتم التواصل اللغوي الفعّال الذي هو الوظيفة الاجتماعية الأساس للغات.

لم يقف سيبويه في تحليله اللغوي للتراكيب النحوية عند حدود المعاني الوظيفية المستنبطة مِن البُنى اللغوية للظواهر التي كان يروم مقاربتها، بل ألفيناه يُنقِّب عن المعنى المقصود، أو الأصل، أو التقدير المراد؛ لذلك جاءت تفسيراته وتعليلاته وتحليلاته غير مألوفة لمن ألزموا أنفسهم بالمباني والألفاظ والأشكال دون المعاني الكلية للنصوص؛ ولذا جاءت تحليلاته جامعة بين الدلالات والمعاني الوظيفية للبنى اللغوية، والكشف عن الهدف الأسمى الذي قصده المتكلم بجمعه بين السياق المقالي والمقامي في نمط بديع، فسيبويه كان يَعْمَد إلى التفكير المنطقي التأملي في ظواهر اللغة، ولم يكن هدفه تعليمياً، جزم بذلك كارتر قائلاً: «والآن ينبغي أن يكون قد اتضح أنَّ سيبويه كان مفكراً نظامياً ومرتبطاً منطقياً أكثر بكثير مما أقرَّ به ناقدوه حتى الآن. إنّ موضوع (عشرون درهماً) مَثَلٌ جيد لأنه يُناقش كنظرية إقليدية ثم يُطَبَّق على نطاق واسع من المسائل النحوية بحيث يعطينا حالاً نظرة عميقة إلى داخل أساليب سيبويه ودليلاً على صحتها ورسوخها. وللأسف تحوَّل التأكيد في النحو العربي وبسرعة مِن التفكير التأملي إلى مجرد التعليمي، وفي عملية اختزال نظرية سيبويه إلى مجموعة من القواعد فُقِدَ منها الكثير»[٤١].

حرص سيبويه على الربط بين اللفظ أو المبنى، والمعنى أو الدلالة، وقدَّم لذلك تعليلات كثيرة تشهد لهذا الحرص منها النماذج التالية:

م	اللفظ	تفسيره (معناه ودلالته)	موضعه في الكتاب
١ –	ما أتاني مِن أحدٍ إلا زيدٌ	– ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ	٣١٦/٢
٢ –	صِيدَ عليه يَوْمان	– صِيدَ عليه الوحشُ في يومين	٢١١/١
		– غَضِبْتَ غضبَ الخيلِ على اللُّجم	
٣ –	غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم	– قد وقع الأمر	٢٧٣-٢٧٢/١
		– كان الغويرُ أبؤساً	
٤ –	قد كان الأمرُ	– اللهم اجمع فيها ضَبُعاً وذئباً	٤٦/١
٥ –	عسى الغويرُ أبؤساً	– عليك أمر مبكياتك	٥١/١
٦ –	اللهم ضَبُعاً وذئباً	– خلِّ الظباء على البقر	٢٥٥/١
		– هذا –الحق– ولا أتوهم زعماتك	١
٧ –	اللهم مُبكياتك لا أمرَ مضحكاتك		٢٥٦/
٨ –	الظِباءَ على البقر		٢٥٦/١
٩ –	هذا ولا زعماتك		٢٨٠/١

وقد كانت تلك المراوحة بين اللفظ أو الإعراب، والمعنى والاستعمال قائمة على أصل راسخ هو: «إنّ مدار كثير مِن مباحث النحو العربي منذ سيبويه على إشكال القواعد والقيود وعلاقتها بالاستعمال اللغوي، وكثير مِن أبوابه نظرة في علاقة اللفظ (بقواعده وقيوده التي تقوم على فكرة الموانع) بالمعنى (بطرق استعماله التي تقوم على الاتساع والجواز)، وعرض للموانع والقيود التي تُمَيِّز الكلام المقبول عن الكلام غير المقبول وغير الموافق لأوضاع الواضع»[٤٢]، فالنحو الذي ينتقده سيبويه على معاصريه هو النحو الذي يهتم بالإعراب لأمثلة معزولة عن سياقاتها وشواهد مقطوعة مِن مقاماتها التواصلية بين المخاطِب والمخاطَب، وهكذا نلحظ ارتقاء سيبويه مِن مجرد الحفظ للتراث العربي إلى الفقه فيه بتأمله وإدراكه لمقاصد العرب في كلامهم مِن ذكر وحذف، وتقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وتذكير وتأنيث...إلخ.

وعلى الرغم مِن أنَّ النحاة قد اهتموا كثيراً بالمبنيات اللغوية في ذاتها، أي: بالألفاظ والمباني، وجاءت مصطلحاتهم دالة على ذلك نحو: المبني والمبني عليه، والفاعل، والمفعول به، والفتح، والضم، والكسر... إلخ، إلا أنَّ اهتمامه بأطراف التخاطب اللغوي مِن المخاطِب والمخاطَب وملابسات حال الخطاب جاء قليلاً بالقياس إلى اهتمامهم بالمباني اللغوية وما يصحبها مِن المعاني الوظيفية نحو: الفاعل والمفعول به... إلخ، فالإعراب له الدور الأسمى في الإبانة عن المعاني النحوية إلا أن سيبويه قد أقام مفهومه للغة على جَعْل الدلالة النحوية والتمام السياقي، وليس التمام التركيبي والدلالة الوظيفية هي المقدَّمة في الحكم على البنى اللغوية على الرغم من قبولها تركيبياً، وليس أدل على ذلك من قول سيبويه في سياق حديثه عن الفصل بين الجار والمجرور مُنَبِّهاً إلى ضَعف الكلام المستعمل المُنْجَز مِن قِبل دلالته رغم قبوله تركيبياً، «فإنْ قال: أقول مررتُ بقائماً رجلٍ؛ فهذا أخبث من قِبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور. ومِن ثَمَّ أُسْقط: ربَّ قائماً رجلٍ. فهذا كلام قبيح وضعيف. فاعرف قبحه، فإنَّ إعرابه يسير، ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة: فيها قائماً رجلٌ، ولكنّ معرفة قبحه أمثل مِن إعرابه»[٤٣]، فالفضل يرجع للخليل وتلميذه سيبويه في استحداث هذا الملمح الدلالي في الحكم على التراكيب النحوية بالقبح والحسن بغير طريق الإعراب، ومما يؤكد هذا الملمح الدلالي قول سيبويه: «ولو قلت: (كان رجلٌ في قوم عاقلاً، لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون مِن قومٍ فَعَلى هذا النحو يَحْسُن ويَقْبُح»[٤٤]، فالحُسن والقُبح حكمان يُصدرهما سيبويه على التراكيب وَفق المعيار الدلالي المبني على معطيات الحال (المقام) وملابساتها مع مراعاة دور المتكلم والمخاطب في التخاطب في سياق (الخُلْف) الذي أنكر سيبويه تهاون النحاة فيه مقابل ظهور الإعراب. وهذا الدرس الدلالي مِن سيبويه للتراكيب النحوية لا شك أنه يمثل أصلاً راسخاً فيما يُسمى بنحو النص وليس نحو الجملة.

اللغة عند سيبويه ليست نظاماً مجرداً مِن القواعد فحسب، وليست قوالبه نمطية تُملأ بمفردات مناسبة لتُعْرِبَ للمخاطَب عن معانٍ وظيفية، بل هي سلوك اجتماعي

بين أطراف الخطاب: المخاطِب والمخاطَب والمؤثرين في هذا الموقف الكلامي، وكذا ملابسات الحال لهذا الموقف، وليست الألفاظ إلا قوالب شكلية دالة على هذا السلوك الاجتماعي بغرض تحقق الاتصال والتفاهم الناجح بين أطراف الخطاب؛ «لأنَّ المخاطَب قد يحتاج إلى عِلم ما ذكرتُ لك وقد عَرَفَ مَنْ تعني بذلك كمعرفتك»[٤٥]، فالمعرفة المشتركة والعرف الاجتماعي والثقافي والديني... إلخ بين المخاطِب والمخاطَب أصل للتواصل بينهما في إطار من التعاون البنّاء وما يستلزمه مِن سعة الكلام واتساعه واختصاره وحذفه وتقديمه وتأخيره... إلخ.

فالحال (بمصطلح سيبويه) أو (المقام) بمصطلح البلاغيين غالباً، والسياق غير اللغوي أو اللاكلامي، وسياق الحال، وسياق الموقف، في اصطلاح اللسانيين والمحدَثين تجديد أدركه سيبويه، ودعا إليه، وحمل على مَنْ أنكره، وكان درسه للتراكيب النحوية درساً تفسيرياً تعليلياً تأملياً يعتمد تقويم التراكيب وبيان وجه الصحة والخطأ بواسطة معايير خُلْفِية – نسبة إلى مصطلح (الخُلْف) – بمجالاته المتعددة مِن المخاطِب والمخاطَب وملابسات الحال إلى جانب البنى اللفظية، ومن ثَمّ أصدر سيبويه أحكامه بالحسن والقبح والاستقامة والإحالة بناءً على عدة معايير أخلاقية استقاها مِن ثقافته الدينية الواسعة ولا سيما علم الحديث[٤٦]، حيث رأى أنّ بعض التراكيب النحوية تماثل الأحاديث في الجانب الدلالي مما دعاه إلى إمكانية تطبيق أحكام (الجرح والتعديل) عليها مِن حيث الدلالة لا مِن حيث النظم التركيبي، فأصدر عليها أحكاماً بالاستقامة أو الإحالة أو الصحة أو الكذب، أو الحسن أو القبح... إلخ؛ وذلك لأنَّ: «المنظومة النحوية لدى سيبويه مُحَمَّلة في كثير مِن جوانبها بالمضمون الأخلاقي ذي البعد الديني تشهد بذلك ألفاظ مثل: قبيح، جائز، غير جائز، كذب، مستقيم،.... وهو شيء غير مُسْتَغرب؛ لأن العلوم العربية الإسلامية كلها كانت مُوجَّهة بسائق مِن الدين ودائرة في فلكه، ومحكومة بمقاصده وغاياته، وكانت لغة مصدرية مُهيمنة على سائر اللغات ومقدَّمة عليها»[٤٧].

بيّن سيبويه بأسلوب واضح خطأ النحاة في عصره، ويُحْمَل عليه أيضاً خطأ أغلب النحاة بعده في قصر المعنى أو الدلالة على الدلالة التركيبية في قوله: «إنَّ النحويين مما يتهاونون بالخُلْف إذا عرفوا الإعـرابَ»[٤٨]، فالإعراب الذي أنكره سيبويه على معاصريه هو: الإعراب التعبيري القائم على إدراك المعاني الوظيفية مِن خلال ضبط أواخر الكلمات، أما الإعراب بمفهومه الواسع الشامل الذي يعني الإيضاح والتفسير والتعليل في ضوء رؤية شاملة للتراكيب اللغوية بعرضها في سياقاتها التي نُزِعَت منها فهو المأمول عند سيبويه، وهو الفيصل في الحكم على التراكيب بالاستقامة أو الإحالة، إذ الاستقامة عنده استقامة دلالية تركيبية وليست استقامة تركيبية فقط؛ ولهذا عَدّ سيبويه قولهم: (أنا عبد الله منطلقاً) مُحالاً؛ لأنه يُخبرك عن معلوم لدى المخاطب؛ وكذا «لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو، ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمَر، وإنما يُضمر إذا عَلِم أنك قد عرفت مَنْ يَعْني»[٤٩]، وهذا التركيب نفسه يصبح حسناً في إطار سياقه غير اللغوي الدال على جوازه، وذلك «أنّ رجلاً لو كان خلف حائطٍ، أو في موضع تجهله فيه فقلتَ مَن أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً»[٥٠]، فاستحضار السياق غير اللغوي عند سيبويه هو الكفيل بالحكم على مثل هذه التراكيب بالحسن أو القبح، وهذا المغزى لا يدركه أرباب الإعراب التركيبي الذين يتهاونون (بالخُلْف) أو السياق غير اللغوي، إلا أنَّ تراثنا المجيد لم يعدم عُلماءَ أفذاذًا سلكوا هذا المنهج القويم فساروا على طريق سيبويه نحو: عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، والسكاكي (ت ٦٢٦هـ)، وفي العصر الحديث سار على الدرب ذاته عدد من الباحثين الجادين في أبحاثهم نحو[٥١]، د/ تمام حسان، ود/ سعد مصلوح، ود/ نهاد الموسى، ود/ محمد حماسة عبد اللطيف... وآخرين.

٥ - مقومات مفهوم مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه:

المصطلح يمكن أن يُدرَس مِن زاويتين كبيرتين هما: « - أن يكون أولاً موضوع تفكير بذاته تُدْرَس علاماته على أنها علامات مخصوصة تخضع إلى جملة مِن المبادئ التي تُسَيِّر في كل علم وَضْعَه لاصطلاحاته كما تُدْرَس مفاهيمه مِن جهه طُرق التحديد والربط بين المتصورات وغيرهما مِن المسائل التي تشمل صناعة المصطلحات بما هي علامات ومتصورات. - أن يكون ثانياً مَعْبَراً يقود إلى تدبُّر مسائل فكرية ضمنية لها صلة بالمسائل النظرية التي يُعَيِّنها المصطلح، ولكنها ليست هي نفسها التي يُعَيِّنها. فالمصطلح في رأينا يكون دالاً على حاضر هو المتصوَّر، وعلى غائب مِمَّا له علاقة قريبة أو بعيدة بالمتصورات التي يَسِمُها»[٥٢]، والنظر في المصطلحات مِن الزاوية الأولى لا شك أنه يقتضي الزاوية الثانية إلا أنَّ زاوية النظر الأولى محدّدة بقواعد مضبوطة، والثانية تشير إلى تجدد الاهتمامات؛ ولذا يجب الانطلاق في دراسة المصطلحات مِن المفاهيم أولاً؛ لأنّ الدلالة تنطلق مِن المفهوم إلى المصطلح، والمفاهيم قوامها التفكير والتدبُّر، وبوجود المفهوم يلزم تحديد المصطلح وتعريفه؛ لأن التعريف وصف للمفهوم لتمييزه عن غيره مِن مفاهيم العلم الأخرى. فالغاية الأسمى في الدرس المصطلحي هي المفاهيم التي تُمَيّزه عن الدرس المعجمي للكلمات، ولذا يجب أن تبدأ دراسة المصطلحات مِن المدلول أو المفهوم إلى الدال أو المصطلح، ولا بد مِن وجود منطقية بين المصطلح والمفهوم الدال عليه.

مفهوم مصطلح (الخُلْف) هو: «ما يتوارى من دلالات سياقية حالية لا تدل عليها البنى اللفظية التركيبية، لكنّ الكشف عنها والتماسها في التحليل اللغوي أساس في حصول التمام الدلالي بغية كمال الإعراب وفهم مقاصد العرب في كلامهم» هذا المفهوم السابق للخُلْف أراه واسع الانتشار والتغلغل في معظم أبواب الكتاب بداية مِن صدره إلى عجزه، ففي صدر الكتاب ألفينا سيبويه يضع أبواباً سبعة جعلها

بمثابة الأصول المُجْمَلة، حيث مَال فيها إلى الإجمال وكثرة الإحالات إلى تفصيلها في مواضع تالية من كتابه، وكثيراً ما كان يُذيلُها بِمْثل قوله: «وسترى ذلك إن شاء الله»[٥٣]، وتلك الأبواب السبعة هي على الترتيب على النحو الآتي:[٥٤]

١ – «هذا باب عِلم ما الكَلم في العربية» تحدث فيه سيبويه عن أصناف الكلام الثلاثة.

٢ – «هذا باب مجاري أواخر الكَلم في العربية» باب خاص بالعامل وما يلزمه من الإعراب وعلاماته... إلخ.

٣ – «هذا باب المسند والمسند إليه» وهما ركنا البنية الأساسية للكلام العربي.

٤ – «هذا باب اللفظ للمعاني» وفيه حديث عن العلاقات الدلالية بين المفردات اللغوية.

٥ – «هذا باب ما يكون في اللفظ مِن الأعراض» وفيه حديث عن الأصول اللغوية من الحذف وغيره.

٦ – «هذا باب الاستقامة مِن الكلام والإحالة» حيث قسّم الكلام فيه إلى خمسة أقسام، واختص المعيار الدلالي بالحكم على التراكيب بالصحة أو الخطأ.

٧ – «هذا باب ما يحتمل الشعر» وهو باب يتحدث فيه عن الرخص اللغوية للشاعر من باب الاتساع اللغوي.

والناظر في عناوين تلك الأبواب السبعة يلحظ أنَّ الأبواب الخامس والسادس والسابع داخلة في مفهوم مصطلح (الخُلْف) الذي أشرت إليه سابقاً، ويضاف إليها الباب الثالث لا سيما تحليله للتراكيب التي جاء ظاهرها مخالفاً للقواعد النحوية مثل الباب الخامس والسادس، إلا أن الباب السادس هو العمدة في هذا الإطار المفهومي لمصطلح (الخُلْف)؛ ولذا سأفرده بإشارات سريعة دالة على مفهوم (الخُلْف) في كتاب سيبويه.

أفرد سيبويه الباب السادس من الأبواب السبعة الأصول في مفتتح كتابه للحديث عن ضوابط الاستقامة والإحالة في كلام العرب، وقسَّم هذا الباب إلى خمسة

أقسام تحت عنوان: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة،

فمنه مستقيم حسنٌ، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مُحال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمس وسآتيك غداً.

وأما المحال فأن تنقض أوَّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حمَلْتُ الجبَل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك[٥٥]، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ»[٥٦].

يبدو مِن النص السابق أنَّ سيبويه لم يُعرِّف مِن هذه الأنواع إلا المحال من الكلام والمستقيم القبيح، واكتفى في الأنواع الثلاثة الأخرى بالأمثلة الدالة على معناها، وقد قسّم الكلام بداية إلى مستقيم ومُحال، ثم فرّع المستقيم إلى مستقيم حسن، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، على حين أنه رأى أنّ المحال لا يعدو أن يكون قسمين هما: المحال، والمحال الكذب، وتلك الأحكام عَدّها بعض الباحثين دليلاً على المعيارية في كتاب سيبويه، وذهب آخرون إلى أنها دليل على اهتمام سيبويه بالشكل حيث طغت ثقافته الحديثية التي اكتسبها في مقتبل عمره، على أحكامه اللغوية، والصواب الذي أرضاه في هذا السياق أنَّ التعميم في الحكم على كلام سيبويه بالمعيارية أو الشكلية لا يستقيم عند إعادة النظر كرتين كما سيأتي.

جمع سيبويه في تقسيمه للكلام إلى مستقيم ومحال بأنواعهما بين الشكل والمعنى، ووضع بذلك ضوابط مُحْكَمَة للحكم على الجمل لفظاً ومعنى، جزم بذلك غير واحد مِن الباحثين، حيث قال د/ تمام حسان: «قسّم سيبويه التركيب اللغوي مِن حيث الصورة بين الاستقامة والإحالة، كما قَسَّم الكلام من جهة الإفادة إلى حسن وقبيح وكذب»[٥٧]، فتقسيم الكلام عند سيبويه إلى مستقيم ومحال مبني على

صورة التركيب وشكله إذ هو في الحالين بنية لغوية إلا أنهما يفترقان في المعنى، إذ المستقيم «يكون مستقيم اللفظ والإعراب فقط، وعنى بالمستقيم اللفظ والإعراب أن يكون جائزاً في كلام العرب؛ دون أن يكون مختاراً»[٥٨]، فالمستقيم بأنواعه الثلاثة: الحسن والكذب والقبيح، نحو: أتيتك أمس، وحملت الجبل، وقد زيداً رأيت. تراكيب صحيحة لفظاً وإعراباً فهي تراكيب جائزة في كلام العرب لكن هذا الجواز درجات أعلاها: المستقيم الحسن الذي استقامت واستوت فيه الدلالة التركيبية المستفادة مِن تفاعل المعاني الوظيفية وحسن اختيار المفردات اللغوية الملائمة للوظائف النحوية، وجاء التركيب حينئذٍ موافقاً للتصور الذهني والعياني المشاهد في آن واحد في انسجام دال على التمام السياقي والتركيبي، وليس التمام النحوي فقط.

أما المستقيم الكذب فهو أدنى درجة من المستقيم الحسن – فهو في مرتبة وسْطى– لأن الكلام خلا من الصدق (أي: مطابقة الكلام للواقع) إلا أن المخاطَب يستطيع حمل هذا الكلام في قوله: (حملت الجبل) و(شربت ماء البحر) على المجاز لفهم مُراد المتكلم وقصده معتمداً على السياق المقامي، فهذا الكلام مستقيم من جهة اللفظ والمعنى المراد إلا أنّ هذا المعنى ليس على جهته الحقيقية، وإنما يُفهم على جهة المجاز اللغوي الذي أقرّه النظام اللغوي للعربية، وإنما نشأ كذبه مِن مخالفته للواقع الذهني والعياني المُشاهد؛ لأن الكلام المستقيم الحسن هو الموافق للواقع الذهني والعياني دون تأويل لوروده على الحقيقة، ولا شك أنَّ مقصد سيبويه في هذا المثال هو الماء كله، وكذا الجبل كله لا بعضه؛ لأنه إذا قُصِد البعض من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه لكان كلاماً حسناً موافقاً للتصور الذهني والواقع المشاهد، ويعلل ابن جني لحكم سيبويه على هذين التركيبين بالكذب بقوله: كي «يدلك على أنَّ مراده هنا بقوله: ماء البحر – جميعه –؛ لأنه لا يجوز أنْ يَشرب جميع مائه، فأما على العُرْف في ذلك على ما مضى فلا يكون كذباً»[٥٩].

أما المستقيم القبيح فهو مستقيم معنى قبيح تركيباً وترتيباً، وهو في أدنى درجات الاستقامة؛ لأن المتكلم فصل بين متلازمين حيث جعل اللفظ في غير موضعه

اللازم له، وخرق قيد الاختصاص اللفظي بين المتكلم في نحو قولهم: (قد زيداً رأيتُ) وقولهم : (كي زيدٌ يأتيك)، أما عن اجتماع الاستقامة والقبح فغير منكور؛ لأن الكلام مبني أساساً على مقصود المتكلم، فهو مستقيم لأنّ المتكلم لم يقصد اللحن، إلا أن لفظه ونظمه جاء مخالفاً للأَوْلى في العربية، وهو: لزوم الوصل بين المتلازمين نحو: (قد) و(كي) والفعل الذي يلزم دخولهما عليه؛ ولذا قال السيرافي: «والمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللحن، فإذا قال: (قد زيداً رأيتُ) فهو سالم مِن اللحن، فكان مستقيماً من هذه الجهة، وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه فكان قبيحاً من هذه الجهة»[٦٠]، فتلك التراكيب كلها مستقيمة لأنها جاءت موافقة للنظام اللغوي، وجاء التنوع فيها داخل النظام، وَفْقَ الجوازات التي يبيحها النظام، وسوّغ ذلك أنّ اللغة بنظامها جعلت للمخاطَب وسائل تضمن له الفهم السليم لتلك التراكيب، نحو: الاتساع والتضمين والمجاز وتقدير المحذوف، فهي تراكيب جائزة وصحيحة وموافقة للنظام اللغوي، والتنوع فيها مِن باب حرية الاختيار المتاحة للمتكلم في إنشائه للتراكيب.

أما المحال فهو بنية لغوية ذات دلالة أيضاً كالمستقيم من الكلام، إلا أنَّ تضمُّنه للنقيضين «فأن تنقض أول كلامك بآخره»[٦١]، يجعله لفظاً مُجَرداً بلا معنى، وخطاباً خاوياً بلا حصول تصور ذهني أو عياني مُشاهد؛ فالمحال كلام مُنْجز يتسم بغياب التصور الذهني لدى المتكلم، والواقع العياني المشاهد في آن واحد على أساس السلب والإيجاب، فالإحالة نقض للتناسب اللازم حصوله بين أول الكلام وآخره، يقول السيرافي: «معنى المحال أنه أُحيل عن وجهه المستقيم، الذي به يُفهم المعنى إذا تُكلِّم به... والكلام الفاسد... والمُحال لا يوجد... والكلام الذي يوجب اجتماع المتضادات»[٦٢]، فقولهم: (أتيتك غداً) كلام محال لتضمُنه ربط الحدث بالماضي من جهة، وربطه بدلالة الاستقبال في الظرف (غداً) من جهة أخرى، مما يلزم معه انتفاء المعنى، فيصبح الكلام بنية لفظية مجردة من المعنى الدلالي المقصود، إذ البنى

الدلالية هي المتحكمة في البنى النحوية ومقدمة عليها، والمحال كله كذب، إلا أن سيبويه قد قسمه إلى قسمين هما: محال، ومحال كذب، وقد ذيّل السيرافي كلامه على المحال في نحو قولهم: (أتيتك غداً) بقوله: «فالكلام هو المحال، كما أن الكلام هو الكذب»[٦٣]، فهذا الكلام يبدو غامضاً، لكننا إذا كشفنا عن الجهة مدار الحكم لزال النزاع والغموض، وتلك الجهة مدار الحكم أراها تتمثل في وجوب الاعتقاد بثنائية في إطار المعنى وهي: (الصحة والفساد) وأخرى في إطار اللفظ وهي: (الصدق والكذب)، ولذا فقولهم: (أتيتك غداً) كلام محال لفساده من جهة المعنى، بل لانعدامه أصلاً لتضمنه التناقض في الزمن، وهي كلام محال أيضاً من جهة اللفظ إذ لم يحصل إتيان في الواقع المشاهد ولا في التصور الذهني، ولاجتماع السلب والإيجاب في اللفظ. أما المحال الكذب فنحو قولهم: (سوف أشرب ماء البحر أمس) وحينئذٍ يكون حكم المخاطَب على الكلام بالإحالة والكذب؛ لأنّ المخاطِب (المتكلم) عمد إلى الجمع بين المحال والمجاز معاً؛ مما جعل الكلام في مرتبة أعلى، فوسمه سيبويه بالمحال الكذب، وإن كان المحال كله كذباً، ولعل وصف سيبويه لمثل هذه التراكيب بالمحال الكذب من باب التأكيد والدلالة على شدة الإنكار على صاحبه لتعمُّده الكذب والإغماض على المخاطَب.

وهذا الكلام المُحال في كتاب سيبويه نمط مُفْترض ساقه سيبويه للتمثيل، ونبّه إلى أنه لا ينبغي أن يُتكلّم به، ودليل ذلك تصديره لمثل هذه التراكيب بقوله: (إنْ قُلتَ... فهو مُحال)؛ ومن ذلك قوله: «فإنْ قلتَ مررتُ برجل صالح ولكن طالح فهو محال؛ لأن لكن لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يُثْبت بها بعد النفي»[٦٤]، إنَّ المحال عند سيبويه بنية لغوية مفرَّغة من المعنى الدلالي تماماً؛ ولذا فهو تركيب خارج عن إطار النظام اللغوي لخلوه من المعنى الدلالي، والمخاطَب لا يستطيع تأويل تلك التراكيب والبنى اللغوية بتقدير محذوف، أو على أساس من السعة والاتساع في العربية، أو بتضمين تلك البنى معاني أخرى يمكن تأويله عليها نحو: التضمين والمجاز غالباً.

والتنوع فيه إلى مُحال ومُحال كذب تنوع للتراكيب خارج إطار النظام، ومِن باب رصد درجات الكذب في التركيب المحال لأنه كذب كله، ويظهر للناظر أن سيبويه قد بُني تصوره للمحال والحكم عليه على أسس عددية، منها[٦٥] الاعتماد على الوصف النحوي، وتقديم السماع على القياس، ومراعاة مقاصد العرب في كلامهم، والتزام الأصل في الكلام، ومراعاة أثر العامل في التراكيب النحوية، وتقديم المعرفة بالقبح على معرفة الإعراب.

إنَّ الاستقامة والإحالة في الكلام تقسيم قصد به سيبويه بيان دور المخاطِب (المتكلم بمصطلح سيبويه) وأثره في استخدام اللغة في إطار قواعد النظام اللغوي، وحينئذٍ يكون كلامه مستقيماً وإن تفاوتت درجات الاستقامة بين الحسن والقبح والكذب، أو في خارج إطار قواعد النظام اللغوي بفقدان التركيب للمعنى الدلالي، وحينئذٍ يصبح الكلام مجرد بنى لفظية لا معنى لها. هذا التقسيم أراه تقسيماً دلالياً وليس شكلياً كما زعم بعض الباحثين؛ لأنه يقوم على مراعاة قصد المتكلم في إنشاء التراكيب ومراعاة القيم الاتصالية في الاستخدام اللغوي بين المخاطِب والمخاطَب. فالحسن يعني وضع الألفاظ في موضعها المناسب مِن الجملة، ونقيضه (القبح)، أما الكذب فدال على فساد المعنى في داخل النظام، وأما تقسيم الكلام إلى مستقيم ومحال فمن باب التنوع خارج إطار النظام اللغوي؛ لأن المحال ما هو إلا فساد النظم لخلوه من المعنى الدلالي، ولذا يمكن القول إنَّ الحُسن والقبح والكذب مصطلحات لها صلة وثيقة بإدراك الكون والتصور الذهني للمخاطِب (المتكلم) والواقع المشاهد، وتلك المصطلحات: مستقيم، ومحال، وحسن، وقبيح، وكذب، أراها دالة على عمق فكر الأوائل – رحمهم الله – لربطهم بين إنشاء التراكيب والتصور الذهني للمتكلم، والمعنى النحوي الدلالي الذي يدركه المخاطَب في ضوء معرفته بمعطيات السياق اللغوي وغير اللغوي، وليس أدل على ذلك من نحو حكم سيبويه على نحو قولهم: «أنا عبد الله منطلقاً» بالإحالة والحسن وَفْق ملابسات سياق الحال ومقصد المتكلم وعلم الخاطَب، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً.

٥ - المصطلحات الدالة على مفهوم مصطلح (الخُلْف) في كتاب سيبويه:

اهتم النحاة كثيراً بالمبنيات اللغوية ذاتها أي: بالألفاظ والمباني والإعراب وما تدل عليه من معانٍ وظيفية بالقياس إلى اهتمامهم بعناصر الخطاب اللغوي الأخرى، فاللغة عندهم بناء محكم له أصول وأعمدة أحكمها بانوها وَفْق ما قرره الخليل فيما نقله عنه الزجاجي في الإيضاح؛ حيث قال في سياق حديثه عن علل النحو: «فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة...»[٦٦]، وقد صاغ النحاة مصطلحات كثيرة مستنبطة من بيئتهم دالة على هذا البناء اللغوي الشامخ نحو: المبني، والمبني عليه، والمسند، والمسند إليه، والفاعل، والمفعول به، والفتح، والضم، والكسر... إلخ، ولذا ألفيناهم لم يهتموا كثيراً بمستعملي اللغة كثيراً.

مما لا شك فيه أن قضية المعنى في المجال اللغوي هي الأصل، وما المباني إلا أوعية لتلك المعاني، غير أنّ اهتمام النحاة بالكشف عن أثر العامل والإعراب والمعاني الوظيفية شغل أغلبهم عن الكشف عن الدلالات السياقية المستفادة من استحضار ملابسات الخطاب وظروفه، لكنّ الخليل وتلميذه سيبويه ومَن وافقهما نحو: عبد القاهر الجرجاني والزمخشري والسكاكي وغيرهم كان لهم قصب السبق في الاهتمام بعناصر الخطاب: المتكلم والمخاطَب والحال (المقام) في إطار إدراكهم الشامل لمكونات المعنى الدلالي التركيبي للبنى اللغوية والتي تتمثل في: المخاطِب، والبنية اللغوية، والمخاطَب، والحال (المقام) وملابساته، وفي السطور التالية سأخص كل مصطلح منها بمزيد إيضاح، ولن أُفرِد البنية اللغوية ببحث باعتبار أنها القاسم المشترك في تلك العناصر كلها، حيث لا لغة بدون مبنى، أمَّا

مجالات سياق الحال فمتعددة نحو: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، وأساليب الكلام، ودلالات الأوجه الإعرابية... إلخ فهي مادة الحوار اللغوي بين أطراف الخطاب (المخاطِب، والمخاطَب، والحال (المقام))، وتلك الأطراف هي مصطلحات شاع استخدامها في كتاب سيبويه للتعبير عن مفهوم (الخُلْف) الذي ابتكره الخليل وسيبويه، ودَعَوا إليه، وأنكرا على مَن أهمله مِن النحاة.

أولاً - المخاطِب (المتكلم):

تَكْمُن أهمية المخاطِب في الدرس النحوي في اعتباره منتجاً للكلام ومشاركاً للمخاطَب في إعادة تفكيك رموزه وتأويله، إذ هو جزء أساسي في منظومة النظام اللغوي بشقيه الداخلي (المباني اللغوية) والخارجي (السياق غير اللغوي) فـ(المتكلم) في اصطلاح سيبويه[٦٧]، قد ورد في ثلاثة وعشرين موضعاً، وتحدَّث سيبويه عن نيته في سبعة وعشرين موضعاً، واستخدام الفعل (نوى) الدال على قصده في ثلاثة عشر موضعاً، ويلحق بذلك حديثه عن الالتباس النابع من قصد المتكلم أو البنى اللغوية أو غفلة المخاطب... إلخ في ثمانية عشر ومئة موضع، مستخدماً صيغ الفعل الماضي والمصدر واسم الفاعل نحو: (التبس بـ، والتباس، وملتبس)، ولا غرو في ذلك فالمتكلم كان مدار حديث النحاة لأنه غاية نحوهم، ومن أجله جُمعت اللغة، وله صيغت قواعد تصون لسانه من اللحن والزلل، وما أَلَّف النحاة إلا للكشف عن مقصده، ولذا نرى الخليل وسيبويه ومَن وافقهما قد فسروا ظواهر لغوية عديدة على أساسه، وتحدثوا عن مقصده في عدد من المسائل النحوية، بل كان مقصده أصلاً في الحكم على التركيب الواحد بالصحة أو الخطأ أو بتعبير سيبويه بالاستقامة أو الإحالة.

اللغة ألفاظ يُعبِّر بها المتكلم عن قصده من خلال مراحل ثلاث هي: مرحلة ما قبل حدوث اللغة حيث الإدراك البصري للخارج، ثم المرحلة الثانية وفيها يتم اقتران

التصور الذهني للمدركات بالبعد الإشاري والبصر للمرئيات في الخارج، وفي المرحلة الثالثة يتحقق التعيين اللغوي حيث يكون الإدراك لما بالخارج بالبنى اللغوية بدلاً من المدركات البصرية، ومما لا شك فيه أن اللغة العربية ذات نظام لغوي محدد وقوالب معينة، على حين أنَّ التراكيب المعبرة عن اللغة والفكر تتسم بالاتساع، وكل ما ينتجه المتكلم مِن تراكيب لا يلزم معه حصول إدراك كامل مِن المخاطَب لمقصود المتكلم، ولذا نرى النحاة يصوغون تراكيب مِن باب التمثيل للتقريب بين ما يُقال وما يُدرك منه، أو بين الكلام المُنجز وإدراك المخاطَب له أو لبعضه، فسيبويه كثيراً ما يستخدم مصطلح (تمثيل ولم يتكلم به) أو ما يقاربه من المصطلحات كي «يَدُلَّ على أنَّ ما يحدث على صعيد اللغة لا يوازيه تماماً ما يُفْهَم على صعيد الإدراك، لهذا يزيد النحوي جهازاً لغوياً وسيطاً بين ما يُقال وما ينبغي أن يُفهم، وبناءً عليه يمكن التمييز بين المستويات الثلاثة الآتية:

– ما يُنْجَز مِن كلام فعلاً.

– ما ينبغي أن يُدْرَك.

– ما يُقال مِن الكلام للتقريب: وهو تقريب بين ما يُقال وما يُفهم»[٦٨]، وكثيراً ما نجد سيبويه يميز بين ما يُتكلم به من كلام العرب، وما يُفترض أن يقال أو ما يُقال على سبيل التمثيل على ألسنة النحاة تقريباً لنية المتكلم وقصده، نحو قول سيبويه: «ومِن ذلك قولك (زيداً وعمراً) كأنك تريد (اضرب زيداً وعمراً)»[٦٩]، فقوله: (تريد) عبارة تدل على أن القول المستعمل المنجز (زيداً وعمراً) هو غير القول المراد وهو: (اضرب زيداً وعمراً)، ولهذا فإن ما يحدث في الذهن مِن تصورات لا تُعَبِّر عنه التراكيب اللغوية بكل دقة، ولقد كان سيبويه حريصاً على الكشف والتنقيب عن نية المتكلم وقصده، وجعل ذلك أصلاً دعا إليه وسعى إلى استظهاره في تحليله للتراكيب اللغوية، وحَمَل على مَن غفل عنه مِن نحاة عصره ممن نعتهم بالتهاون بالخُلْف إذا ظهر لهم الإعـراب، فاستعمال سيبويه لمصطلحات من قبيل نية،

والمنوي، ونحوها، دليل واضح على اهتمامه بالسياق غير اللغوي أو اللاكلامي المصاحب للبنى اللغوية المنجزة.

قصد المتكلم عند سيبويه يمثل محور عملية الخطاب اللغوي بشقيه، فعلى المتكلم أن يحْسِن التعبير عن قصده، وعلى المخاطَب أن يجتهد في الكشف عن قصد المتكلم مِن كلامه، ومن ثم ينجح التواصل اللغوي بين طرفي الخطاب، ولذا لم يقنع سيبويه بمجرد الإشارة إلى قصد المتكلم، بل سعى إلى وضع ضوابط وأصول يجب على المتكلم مراعاتها حتى يتم الاتصال الفَعَّال بين المتخاطبين باللغة، وتلك الضوابط هي:

أولاً – مراعاة المتكلم لأصول النظام اللغوي ومقاصد العرب في كلامهم:

وذلك في نحو قوله: «ينبغي لك أن تُجْرِي هذه الحروف، كما أجرت العربُ، وأن تعني ما عَنَوا بها»[٧٠]، ويُحَذِّر المتكلم مِن مخالفة النظام اللغوي ومقاصد العرب في كلامهم بقوله: «ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غير ما أرادوا»[٧١]، فالأساس في البنى اللفظية أن توافق قصد المتكلم، فالأصل الابتداء بالمعرفة، إلا أنه يَحْسُن الابتداء بالنكرة إذا وافق التعبيرُ القصد في إطار مقاصد العرب في كلامهم، وحينئذٍ يصح الكلام «وإنما حسُن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه؛ لأنّ المخاطَب قد يحتاج إلى أن يُعْلِمَه مثلَ هذا»[٧٢]، فلا بد مِن تحقق الملاءمة والمناسبة بين القصد والبنى اللفظية، ولذا نجد سيبويه يَعْمَد إلى الحكم على بعض التراكيب النحوية بالخطأ على الرغم مِن صحة تلك التراكيب إعرابياً، ولكنّ قصور البنى اللفظية عن التعبير عن قصد المتكلم جعل المخاطَب لا يفهم مقصد المتكلم، وذلك نحو قوله سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: بعتُ داري ذراعاً، وأنت تريد بدرهم، فيُرى المخاطَب أن الدار كلها ذراعٌ، ولا يجوز أن تقول: بعت شائي شاةً شاةً، وأنت تريد بدرهم، فيُرَى المخاطَب أنك بعتها الأوَّل فالأوَّل على الوِلاء... ولا يجوز تصدَّقت بمالي درهماً، فيُرى المخاطَب أنك تصدَّقت

بدرهم واحد. وكذلك هذا وما أشبهه»[٧٣]، يبدو من النص السابق أن المتكلم يقصد الإخبار عن بيعه كل ذراع في الدار بدرهم، غير أن تعبيره دل على أن الدار كلها ذراع بخلاف قصد المتكلم، وهو الفهم الذي أدركه المخاطَب مِن هذا التركيب اللفظي الصحيح تركيباً وإعراباً، إلا أنه غير صحيح دلالة لإبهامه بدلالة مخالفته لمقصد المتكلم الصحيح بسبب مِن قصور المتكلم عن مراعاة أصول النظام اللغوي ومقاصد العرب في كلامهم.

ثانياً – الوضوح والصدق والملاءمة بين القصد واللفظ:

الناظر في كتاب سيبويه يلحظ ردّه لكثير مِن التراكيب لمخالفة مبانيها اللفظية لمقصد المتكلم بسبب اتصاف تلك التراكيب بالغموض والكذب، وفقدان المناسبة والملاءمة على الرغم مِن كونها صحيحة تركيباً وإعراباً عند مَن يتهاونون بالخُلْف إذا ظهر لهم الإعراب، وذلك نحو قوله: «لا تقول: لقيتُه الدهرَ والأبدَ، وأنت تريد يوماً منه، ولا لقيتُه الليلَ وأنت تريد لقاءَه في ساعةٍ دون الساعات، وكذلك النهارُ»[٧٤]، حيث قصد المتكلم إلى تحديد وقت اللقاء، إلا أن تعبيره جاء عاماً، مما أدّى إلى الغموض على المخاطَب، غير أن المتكلم لو غيّر قصده كي يناسب هذا التعبير الذي تَلفّظ به لصحّ، حيث أشار إلى صحة هذا التركيب إذا قصد المتكلم به التكثير، يقول: «... إلا أن تريد سِير عليه الدهرَ أجمع والليلَ كلَّه، على التكثير»[٧٥]، ونحوه قوله: «لو قلتَ: سِير عليه يومين، وأنت تعني أن السير كان في أحدهما، لم يجُز»[٧٦].

ثالثاً – الدقة اللفظية في التعبير عن مقصد المتكلم:

يبدو أن سيبويه قد قام بدور المُعلِّم للمتكلم حيث حرص على توجيهه إلى ما ينبغي عليه مِن التزام الدقة في التعبير باختيار البنية المناسبة المعبِّرة عن المقصد المراد حيث يقول: «واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسم أحسنُ، لأنك لا تسأله عن اللُّقى، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أَيُّهما هو، فبدأتَ بالاسم لأنك تقصد قَصْدَ أن يبين لك أيُّ الاسمين في هذا الحال»[٧٧]، فالتقديم والتأخير ظاهرة

أسلوبية قائمة على قصد المتكلم، ويلزم أن تكون البنى اللغوية مُعَبِّرة عن مقصد المتكلم الذي أراده، ثم ما لبث سيبويه يُعَدِّد بعض الاستخدامات الأسلوبية التي يجب مراعاتها عند إنشاء التراكيب العربية، ومن ذلك قوله: «يقول الرجلُ: أتاني رجلٌ، يريد واحداً في العدد لا اثنين فيقال: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك أكثر مِن ذلك، أو يقول أتاني رجلٌ لا امرأة فيقال: ما أتاك رجل، أي امرأةٌ أتتك. ويقول: أتاني اليوم رجلٌ، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك الضعفاءُ. فإذا قال: ما أتاك أحدٌ صار نفياً عاماً لهذا كلِّه، فإنما مجراه في الكلام هذا»[٧٨]، يبدو في النص السابق أن ورود كلمة (رجل) نكرة في سياق النفي جعلها ذات دلالات متعددة، أما الدلالة في الجملة الأولى فدلالة صرفية هي: (العدد) حيث قصد المتكلم الإخبار عن مجيء رجل واحد لا أكثر، إلا أن المخاطَب ينفي مجيء رجل واحد ويثبت مجيء أكثر مِن رَجل، والدلالة في الجملة الثانية دلالة صرفية أيضاً هي: (الجنس) حيث قصد المتكلم الإشارة إلى نفي جنس الرجل، أما الدلالة في الجملة الثالثة فهي دلالة مجازية كدلالة الذكورة على القوة والنفاذ، فالدلالات في تلك الجمل الثلاث جاءت متعددة بين الصرفية (العدد) أو (الجنس) وبين الدلالة المجازية المستفادة مِن السياق غير اللغوي نحو: دلالة الذكورة على القوة والنفاذ، إلا أنَّ سيبويه أخذ يُوجِّه المتكلم إلى البنية اللغوية المناسبة لما يَقصد قوله، فيقترح عليه في ختام هذا النص البنية الصحيحة الملاءمة لمقصده وهي أن يقول: (ما أتاك أحدٌ) حيث يصير النفي عاماً لهذا كلّه، فلفظة (أحد) التي اختارها سيبويه تجمع معنى العدد والجنس وما يتصل بالاستعمال المجازي للكلام كدلالة الذكورة على القوة والنفاذ، ولهذا «فلفظ (أحد) يجمع بين التذكير والتأنيث فلا يُصَرَّف جنساً وهو لا يُعرَّف لأنَّ التعريف سيجعله مشيراً إلى حاضر، وهو لا يشير إلى حاضر، ويجعله دالاً بلام الحقيقة على الكلية، وهو دالٌ عليها بدونها. أما العدد فلا يحتاج إليه. وفي هذا كله يمتاز لفظ (أحد) على النكرة التي يشبهها في توزيعها وسلوكها الإعرابي. فهو لا يحتمل القراءة على الواحد أو الجنس بما أنّ الدلالة على العدد يضطلع بها شبيهه العدد (واحد)، ولم

تبقَ إلا الدلالة على الجنس... فالحاصل واحد وهو ترشُّح (أحد) للتعبير عن الجنس عند الوقوع في سياق النفي، ويفقد (أحد) إذا أضيف ودخل في سياق الإثبات معنى الدلالة على الجنس»[٧٩].

رابعاً - مراعاة المخاطَب وتحقق الإفادة وتجنُّب اللبس:

غاية التواصل الفعَّال بين المخاطِب والمخاطَب تحقِّق الفائدة بفهم المخاطَب لمقصود المتكلم، وتجنُّب اللبس، وتحقُّق الفائدة أصل مهم ومقصد رئيس من مقاصد العرب في كلامهم، ولقد جمع سيبويه الضوابط والأصول التي يجب مراعاتها لتحقق فائدة للمخاطَب في عبارة موجزة في سياق حديثه عن المصادر التي تُنصب بإضمار أفعالها غير المستعمل إظهارها بقوله: «وأمَّا ذِكْرهم (لك) بعد سَقياً فإنما هو ليُبَيِّنوا المعنيَّ بالدعاء، وربما تركوه استغناءً، إذا عَرَف الداعي أنه قد عُلِم مَن يعني، وربما جاء به على العِلْم توكيداً»[٨٠]، ففي هذا النص الجامع أشار سيبويه إلى أنَّ الحذف والذكر في نظام العربية وثيق الصلة بعلم المخاطَب وفائدته وتجنُّب اللبس، فالذكر يكون لما يجهله المخاطَب ولم يكن عليه دليل مقالي أو مقامي، والحذف يحصل لما يعلمه المخاطَب لقيام دليل مقالي أو مقامي عليه من باب الإيجاز أو السعة أو الاقتصاد اللغوي، وقد يُذكر ما يعلمه المخاطَب من باب التوكيد مراعاة لحال المخاطَب من التردد أو الشك، وقد يمتنع الحذف إذا لم يدل عليه دليل مقالي أو مقامي، أو أدى إلى اللبس على المخاطَب، إذ قَصْدُ اللبس مخالف لمقاصد العرب في كلامهم، ولذلك فإن «مَن أراد ذلك فهو مُلْغِزٌ تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم»[٨١]، فمقصد المتكلم أقوى القرائن غير اللغوية في دفع اللبس.

تلك الضوابط والأصول والمعايير التي قَرَّرها سيبويه لمعرفة قصد المتكلم وضبطه تقوم على الصدق والوضوح والملاءمة بين القصد والبنى اللغوية مع التزام الدقة اللفظية في التعبير عن المقصود في إطار منظومة النظام اللغوي ومقاصد العرب في كلامهم مع الحرص على تحقق الإفادة للمخاطَب وتجنُّب اللبس، وظهر فيما سبق

أيضاً أنَّ المتكلم عند سيبويه عربي موثوق بكلامه وفصاحته، أو عربي شابَ كلامه بعض الخطأ والزلل، أو متكلمٌ متعلمٌ يضبط له سيبويه مقاصده وألفاظه، أو شاعرٌ يجوز له في الشعر ما لا يجوز في الكلام مِن باب السعة والضرورة الشعرية، فقصد المتكلم عامل رئيس في تحديد ماهية العديد مِن الظواهر والأساليب اللغوية، أما المظاهر اللغوية فمنها: التعريف والتنكير، فالحق أنهما سلوك لغوي تَضَمَّنه النظام اللغوي كي يحقق الانسجام مع الاعتبارات الخارجية وقصد المتكلم ونيته تجاهها، إذ تتحوّل المعرفة إلى نكرة في الاستعمال في نحو قولهم: (قضيةٌ ولا أبا حسن لها) وهو موطن استغراب لدى سيبويه مما دعاه إلى أن يسأل شيخه الخليل قائلاً: «كيف يكون هذا وإنما أراد علياً – رضي الله عنه – فقال: لأنه لا يجوز لك أن تُعمِل لا في معرفة، وإنما تُعمِلُها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسنٍ نكرةً حَسُن لك أن تُعْمِل لا، وعَلِم المخاطبُ أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ...»[٨٢]، فالتنكير والتعريف سلوك لغوي يقوم على الاعتداد بالأعراف بين المتخاطبين باللغة أصالة.

أما الأساليب اللغوية التركيبية التي يظهر فيها جلياً أثر مقصد المتكلم في صحة المعنى والتركيب أو فساده وإحالته فنحو حكم سيبويه على قولهم: (أنا عبد الله منطلقاً)[٨٣]، ونحوه مِن التراكيب بالاستقامة والحسن، أو الإحالة بحسب طبيعة السياق المقامي المصاحب لإنشاء التركيب وإرادة المتكلم وقصده وعِلم المخاطَب في منظومة متماسكة قائمة على الأعراف اللغوية والاجتماعية والسلوكية المتعارف عليها بين المتخاطبين، فقول سيبويه: «وإنما يُضمِر إذا علم أنك قد عرفتَ مَن يَعْني»[٨٤]، إشارة دالة على أنَّ الإضمار والحذف فعل قصدي يَصْدُر مِن المتكلم إذا عرف أنَّ المخاطَب قد يدرك ما آثر إضماره وحذفه، وإلا لزم عليه العدول عن هذا الإضمار، فالتركيب السابق صحيح على المستوى النحوي الوظيفي لكنه يحتمل الحكم عليه بالاستقامة أو الإحالة حسب مقتضيات السياق المقامي والعرف الاجتماعي، ونحو ذلك ما أورده سيبويه في تحليله لقولهم: (مررت برجلٍ حمار) إذ

يحتمل هذا التركيب الحكم عليه بالحسن والاستقامة أو الإحالة وفق مقصد المتكلم وإرادته، يقول سيبويه: «أما المُحال فأن تعني أنَّ الرجلَ حِمارٌ، وأما الذي يَحْسُن فهو أن تقول: مررت برجلٍ، ثم تُبْدِلَ الحمارَ مكان الرجل فتقولُ: حِمارٍ، إمَّا أن تكون غَلِطتَ أو نَسيتَ فاستدركتَ، وإمَّا أن يَبْدُوَ لك أن تُضْرِبَ عن مرورك بالرجل وتجعل مكانَه مرورَك بالحمار بعدما كنتَ أردتَ غيرَ ذلك»[٨٥].

ثانياً - المخاطَبُ (المستمع):

إنّ التواصل اللغوي لا يتحقق إلا بـإدراك المخاطَب لمقصد المتكلم وفق مقتضيات النظام اللغوي والقرائن المقامية المصاحبة لإنشاء البنى اللغوية، وأثر المخاطَب في إنشاء التراكيب النحوية وبنائها ليس مُحايداً ولا سلبياً كما زعم بعض المُحْدَثين، بل هو أثر رئيس في صياغة التراكيب، فلولا المخاطَب ما كان إضمار ولا حذف ولا كلام أصالة، فالمتكلم يبني تراكيبه على قدر حاجة المخاطَب ومسألته لو سألته عند إنشاء التراكيب، بل تكون نية المخاطَب عنده أمراً معتبراً «فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطَب؛ لأنه إنما يَجري كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألته»[٨٦]، فالمخاطَب شريك المتكلم، في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه، ووافقه جمعٌ من أعلام النحاة نحو: السهيلي في نتائج الفكر، حيث عَبَّر بأوضح بيان عن أثر المخاطَب في بناء التراكيب النحوية بقوله: «... الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يُعَبِّر للمخاطَب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط، ولولا المخاطَب ما احتيج إلى التعبير عمَّا في نفس المتكلم... ثم لمَّا كان المخاطَب مشاركاً للمتكلم في معنى الكلام؛ إذ الكلام مبدؤه مِن المتكلم ومنتهاه عند المخاطَب، ولولا المخاطَب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلمّا اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته، اشتركا في اللفظ الدال...»[٨٧]، وقد سبق للباحث كتابة بحث عن (أثر المخاطَب في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه)[٨٨]، حيث تناولت فيه بالتفصيل: المصطلحات الدالة على المخاطَب عند سيبويه، والمخاطَب ومقاصد العرب في بناء تراكيبهم،

والمخاطَب وتغيُّر التركيب النحوي، والمخاطَب وصحة التركيب النحوي، وعقيدة المخاطَب، وأعراف الخطاب في التركيب النحوي، وختمته بالحديث عن سمات المخاطَب عند سيبويه، ولذلك سأشير فيما يلي إلى ملامح جديدة غير ما سبق ذكره غالباً في دراستي للمخاطَب في كتاب سيبويه.

أقام سيبويه نظرية واضحة المعالم قوامها عِلم المخاطَب، وعليها اعتمد في الحكم على التراكيب النحوية بالاستقامة أو الإحالة ونحوهما مِن المصطلحات المناظرة، ولم تكن صورة المخاطَب عنده مقصورة على مجرد علم المخاطَب بالقرائن اللغوية التي تمثل المِعيار، ولكنها كانت أوسع وأشمل مِن ذلك، فهي تشتمل على القرائن غير اللغوية كشاهد الحال ودلالات الأفعال وأثرها في بناء التراكيب، يقول سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبدَ الله المقتولَ، وأنت تريد: كنْ عبدَ الله المقتولَ، لأنه ليس فعلاً يصل مِن شيء إلى شيء، ولأنك لستَ تشير له إلى أحدٍ»[٨٩]، والمخاطَب في كتاب سيبويه أراه صورة لسيبويه نفسه في الأغلب، إذ هو عنده عالم حصيف ذكي بصري نحرير، فاهم لمقاصد العرب في كلامهم، مسلم ذو عقيدة صحيحة صافية، وبهذا تفوق تلك الصورة التي رسمها سيبويه للمخاطَب من خلال تحليله للتراكيب النحوية في كتابه ما تَوصَّل إليه الدرس اللغوي الحديث، إذ المخاطَب لديهم في أفضل صورة مُشارك للمتكلم في إبداعه أحياناً، والأصل فيه أنه سلبي يقتصر دوره على التلقي والسماع، على حين يرى سيبويه للمخاطَب أثراً عظيماً وقت إنشاء المبدع للتراكيب، بل وقبل إبداعه لما ينظم مِن تراكيب باعتبار ما في نية المتكلم، وكذلك باستكناه ما يدور بخَلده مِن سؤال ونحو ذلك. وفيما يلي سأقتصر على بيان ملمحين مما له صلة وثيقة بحال المخاطَب وفائدته وعلمه في ضوء مفهوم مصطلح (الخُلْف) مجال البحث.

أمَّا **الملمح** الأول فيبدو جلياً في جمع سيبويه بين النظام اللساني للغة والواقع الخارجي الملابس لعناصر الخطاب في نظام محكم، مبيناً تحوُّل التراكيب وتغيُّرها

حسب حال المخاطب من الإقبال والانصراف، والحضور والغيبة، والإفراد والجمع، والتذكير والتأنيث، والفرح والحزن، والسفر والإقامة، والرؤية والسمع، والذوق والحسن، وإرادة المتكلم للتوكيد أو الاستفهام أو الإثبات، أو الدعاء، أو التوبيخ... إلخ، وذلك على النحو الآتي:

- ففي باب النداء عَلِم سيبويه أنَّ النداء في العربية وسيلة لتحقيق غرض تواصلي ألا وهو أمر المخاطَب ونهيه أو إخباره بشيء ما، فإذا تَحَقَّق هذا الاتصال بين المتكلم (المنادي) والمخاطَب (المنادى) بالإقبال على المتكلم أغنى ذلك عن ذكر ألفاظ النداء، وربما المنادى أيضاً، استغناءً بحال المخاطَب من الإقبال ومعاينة إقباله، وذلك نحو قولك: «يا فلانُ، للرجل حتى يُقْبِل عليك. وتركُها كقولك للرجل: أنت تفعلُ، إذا كان مُقْبلاً عليك بوجهه منصتاً لك. فتركت يا فلانُ حين قلت: أنت تَفعَلُ؛ استغناءً بإقباله عليك»[٩٠]، ففي العربية تركيبان جائزان في هذا السياق. أولهما: قولنا: (يا فلان، اتقِ الله) ونحوه إذا كان المخاطَب غيرَ مُقبل عليك ولا منصتاً لك، وهذا هو الأصل في النظام اللغوي، أو إذا كان المخاطَب مقبلاً عليك ومنصتاً لك لكنَّ المتكلم قَصد التوكيد، أما التركيب الثاني فهو: (اتق الله) ونحوه بحذف أداة النداء والمنادى استغناء بحال المخاطَب وإقباله عليك وإنصاته لك.

أدرك سيبويه الدور الذي تؤديه الحواس لدى المخاطَب في تحوُّل التراكيب النحوية وتغيّرها وما يلحق بذلك مِن الذكر والحذف، والتقديم والتأخير... إلخ، فقولنا: (العسلُ) خبر لمبتدأ محذوف أغنى عن ذِكره تذوق المخاطَب لطعم العسل، ولا يجوز حينئذٍ أن تذكر المبتدأ وتقول: (هذا العسلُ) إلا مِن باب التوكيد، فالرؤية، والسمع، واللمس، والشم، والذوق حواس ذات أثر في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه في إطار تفعيل دور القرائن غير اللغوية المصاحبة للأداء اللساني للبنى اللغوية، «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلتَ:

عبدُالله وربِّي، كأنك قلت: ذاك عبدُالله، أو هذا عبدُالله. أو سمعت صوتاً فعرفت صاحبَ الصوت فصار آية لك على معرفتك فقلت: زيدٌ وربِّي. أو مَسِسْتَ جَسداً أو شَمِمتَ ريحاً فقلت: زيدٌ، أو المِسْكُ. أو ذُقْتَ طعاماً فقلت: العسلُ»[٩١].

حال المخاطَب انفراداً واجتماعاً مما يؤثر أيضاً في تغيُّر شكل التراكيب النحوية، فإذا كنت تطلب مِن المخاطَب أن يتمهل وهو فرد على حِدة، أو امرأة مفردة، أو اثنين أو أكثر، وليسوا في قوم أو جماعة خاطبتهم بقولك (رويداً)؛ لأنها للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، أما إذا أردت أن تستمهل شخصاً أو امرأة تخُصُّه مِن بين أفراد جماعته بهذا الطلب فلا بد أن تُلحق الكاف بهذه الكلمة، فتقول: (رويدكَ، رويدكِ)؛ يعلل لذلك سيبويه بقوله: «هذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتُبَيِّن المخاطَب المخصوص؛ لأنّ رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكافَ حين خاف التباس مَن تعني بمَن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناءً بعلم المخاطَب أنه لا يعني غيره»[٩٢].

- لمح سيبويه في قولهم (أتميمياً مرة وقيسياً أخرى) أنَّ هذا التركيب قد تحوَّل إلى الإثبات؛ لأن المخاطَب صار في حال تلوُّن وتنقُّل، وليس يُسأل عن أمر يجهله ليعلمه، ثم خرج التركيب مِن الإثبات إلى التوبيخ، وكأن هذا التركيب الذي صيغته استفهام قد تَحوّل مِن معنى الاستفهام إلى الإثبات، ثم إلى التوبيخ مراعياً حال المخاطَب «وذلك قولك: أتميمياً مرّة وقيسياً أخرى، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلوُّن وتنقُّل، فقلتَ: أتميمياً مرَّة وقيسياً أخرى، كأنك قلتَ: أتحوَّلُ تميمياً مرة وقيسياً أخرى. فأنتَ في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقُّل، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهِّمه إياه ويخبره عنه، ولكنّه وبَّخه بذلك»[٩٣].

أمَّا **الملمح الثاني** الخاص بفائدة المخاطَب وعلمه فيبدو جلياً في مواضع كثيرة مبسوطة في كتاب سيبويه، إلا أنني سأقتصر هنا على تحليل تركيبين فقط هما: قوله: (**أنا عبد الله منطلقاً**) وقولهم: (**هذا أنت**).

- أمَّا **التركيب الأول** (أنا عبد الله منطلقاً) فقد ورد في إطار معالجة سيبويه لمفهوم الخُلْف في سياق الباب الخاص بـ «ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة»[٩٤]، (يقصد سيبويه بهذا العنوان: ما ينتصب على الحال مِن معرفة أُخبِر بها عن مبتدأ وهو اسم مبهم – وقد تَقدَّم هذا المبتدأ على خبره) حيث بدأ ببيان الأسماء المبهمة، وهي عنده: «هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وتانك، وتيك، وأولئك، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، وما أشبه هذه الأسماء»[٩٥]، يبدو مِن النص السابق أنّ مفهوم الإبهام عند سيبويه أوسع وأشمل مما استقرّ عليه الحال عند غيره من النحاة؛ لأنه جمع بين أسماء الإشارة والضمائر جميعاً، ولا خلاف بين النحاة في إبهام الضمائر، أما أسماء الإشارة فهي مبهمة عند سيبويه باعتبار إفرادها وقبل التركيب، أما التعريف فيها فنابع مِن الاستعمال باعتبار تركيبها في سياقات متعددة، فهي ليست مِن المعارف الوضعية كالأعلام مثلاً، والتعريف الذي في اسم الإشارة هو تعريف الحضور في سياق الاستعمال، وهو تعريف مُعلَّقٌ بمعرفة المخاطَب دون المتكلم، ومُفَسِّر الإشارة يليها، أما المُضْمَر فلا يخرج عن كونه مُتكلماً أو مخاطباً أو غائباً، أما المتكلم والمخاطَب فمفسرهما حضورها في سياق الاستعمال كأسماء الإشارة، ولذا جمع سيبويه بينهما، بخلاف ضمير الغيبة فمفسِّره سابق الذكر عليه.

- في سياق حديث سيبويه عن الإسناد والمسند والمسند إليه عرض للحال المُؤكَّدة لمضمون الجملة، والحال المؤسسة باصطلاح المتأخرين من خلال عدد من التراكيب نحو: هذا عبدُ الله منطلقاً، هذا عبدُ الله معروفاً، أنا عبدُ الله منطلقاً، هو زيدٌ منطلقاً... إلخ، حيث جمع بين منهجين في تحليله اللغوي لها: أما المنهج الأول فمنهج نحوي خالص، قسم الكلام فيه إلى عنصريه الأساسيين، وهما: المسند والمسند إليه، وهو المنهج السائد عند النحاة، أما المنهج الثاني

فمنهج دلالي اهتم فيه سيبويه بالخُلْف الذي تهاون فيه نحاة عصره مما له صلة بالمعنى المستفاد مِن التركيب مع مراعاة قصد المتكلم وحال المخاطَب وفائدته وعلمه في هذا السياق، ففي الحال المؤسسة يكون المخاطَب عالماً بالخبر عارفاً به، وينصرف قصد المتكلم حينئذٍ إلى تنبيهه لتلك الحال المتممة لمعنى الجملة نحو قولهم: (هذا عبدُ الله منطلقاً)، إذ «المعنى أنك تريد أن تُنبِّهه له منطلقاً، لا تريد أن تُعرِّفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حالٌ قد صار فيها عبدُ الله»[٩٦].

أما في الحال المؤكدة لمضمون الجملة فلا يكون المخاطَب عارفاً بالخبر بل يجهله، لذلك يعمد المتكلم إلى تعريفه وتوكيده بالحال نحو: (هو زيدٌ معروفاً) حيث: «صار المعروف حالاً. وذلك أنك ذكرت للمخاطَب إنساناً كان يجهله أو ظننت أنه يجهله»[٩٧]، وتلك الحال المؤكدة لمضمون الجملة هي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها نحو: (محمد أبوك عطوفاً) لأن مِن لوازم الأبوّة العطف، وتلك الحال المؤكدة لها أغراض نحو: الفخر والتعظيم والتصغير والوعيد... إلخ، وتلك الحال قد تكون غير جائزة وفق قصد المتكلم إذا قصد الإخبار عن عملٍ أو صفةٍ ولم يقصد تعريف المخاطَب ما يجهله، إذ لا يستقيم أن يُخبِر المتكلم مخاطبه عن خبر يعرفه، نجو: (أنا عبد الله كريماً جواداً) و(هو عبد الله شجاعاً بطلاً) و(إني عبد الله آكلاً كما تأكل العبيد) لأن (أنا) و(هو) ونظائرهما «مستغنيان عن إنسان وإنما تقول: أنا زيدٌ، وهو عمروٌ، إذا كنت تعرِّف مَن يجهل أنك زيد وأنه عمرو، ثم تأتي بعده الحال التي هي حقيق له»[٩٨]، وتفسير ذلك عند سيبويه هو أنك: «إذا ذكرت شيئاً مِن هذه الأسماء التي هي علامة للمضمَر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنتَ تُخبِر عن عملٍ أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تُعرِّفه بأنه زيدٌ أو عمرو. وكذلك إذا لم تُوعِد ولم تَفخر، أو تُصغِّر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تُعرِّف ما تُرى أنه قد جُهِل، أو تُنزِلُ المخاطَب منزلة مَن يجهل فخراً أو تهديداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه»[٩٩].

حمل سيبويه على معاصريه الذين لا يهتمون بالفروق الدلالية بين التراكيب إذا عرفوا الإعراب، وذلك في قوله: «فإن النحويين مما يتهاونون بالخُلْف إذا عرفوا الإعراب وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان مُحالاً؛ لأنه إنما أراد أن يُخبرَ بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا (يقصد سيبويه أنَّ المتكلم لم يقُل: هو منطلق ولا أنا منطلق، ولكنه قال : أنا عبدالله منطلقاً، فجمع بين الضمير والاسم) حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يُضمِر إذا علم أنك قد عرفت مَن يَعنِي»[١٠٠]، في النص السابق نلحظ أن سيبويه قد حكم على قولهم: (أنا عبد الله منطلقاً) بالإحالة، على الرغم مِن صحته وفق وجهة نظر النحاة الذين يهملون الخُلف إذا ظهر لهم الإعراب؛ لأن المتكلم به يكون قد جمع بين الاسم والضمير المستغنَى به عن ذكر الاسم لعِلم المخاطَب، إذ المراد حينئذٍ إخبار المخاطَب عن الانطلاق لا عن (عبد الله)، ولذا كان التركيب فاسداً وغير صحيح عند سيبويه لعدم اعتبار علم المخاطَب في صحة التركيب، ولعدم حصول الفائدة للمخاطَب، فقولك: (أنا زيد) كناية عن اسم متقدم، فليس في الحال حينئذٍ فائدة لأنَّ الحال توجب في هذا التركيب أنَّه إذا كان منطلقاً فهو زيد، فإذا ترك الانطلاق فليس بزيد، ولكنّ هذا التركيب نفسه قد يُحكم عليه بالاستقامة والحسن في سياقين، أولهما: إذا اجتمع في الجملة مع الانطلاق معنى التنبيه والتعريف للمخاطَب كما كان مع معروف في الحال المؤكدة لمضمون الجملة، والآخر هو: إذا كان المتكلِّم به خلف حائط أو موضع مجهول للمخاطَب، وحينئذٍ يحسُن له أن يُعرِّف بنفسه ويجمع بين الضمير والاسم، يفسر ذلك سيبويه بقوله: «وإنما يُضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أنَّ رجلاً لو كان خَلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت مَن أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً»[١٠١]، فهذا كله جائز لأنه في عداد قولهم: (أنا عبد الله معروفاً).

أمَّا **التركيب الثاني** نحو قولهم: (هذا أنت) فغير مستقيم لـ «أنك لا تشير للمخاطَب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنك لو

أشرت له إلى شخصه فقلت: هذا أنتَ، لم يستقم»[١٠٢]، إذ يقتضي العُرف اللغوي أن يكون المشار له بخلاف المشار إليه نحو: (هو عبد الله)، وفي هذا الإطار لمنظومة الإشارة في العربية حكم سيبويه على قولهم: (هذا أنت) بالإحالة، على حين أنه يصح أن نقول: (هذا الحاكم)؛ لأن المشار إليه هنا بخلاف المشار له، إذ هما منفصلان في منظومة الإشارة في العربية، وفحوى ذلك أن عدم الاستقامة في قولهم: (هذا أنت) يرجع إلى انعدام الفائدة بالنسبة للمخاطب، يُؤكِّد ذلك ويفسّره ما جاء في حديث جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – حيث قال: (أتيت رسولَ الله ﷺ في أمر دَيْنٍ كان على أبي، فدَقَقْتُ الباب، فقال: مَن ذا؟ فقلت: أنا، فقال: أنا، أنا؟ كأنه كرهها»[١٠٣]، فسبب كراهة رسول الله ﷺ نابع من إجابة جابر – رضي الله عنه – على السؤال بغير ما سُئل عنه؛ لأنه لما دقّ الباب عرف المخاطَب أو المطروق عليه – رسول الله ﷺ – أنَّ ثمَّ ضارباً، لكنّه لم يعرف شخص الطارق، فسأل عن الشخص، فلما أجاب جابر – رضي الله عنه – بقوله: (أنا) لم تحصل الفائدة التي تزيل الإبهام للمخاطَب، وكان الواجب عليه أن يجيب بما يفيد المخاطَب بأن يقول: (جابر) أو (أنا جابر)، وتلك الكراهة ترجع أيضاً لعدم معرفة المخاطَب ما تدل عليه الإحالة بالضمير (أنا) مما زاد الغموض والإبهام إبهاماً، إذ اجتمع مع إبهام اللفظ (أنا) إبهام آخر بغياب ما يعود إليه الضمير، لكن إذا كانت تلك الإجابة عن السؤال ذاته حال مشاهدة ورؤية الطارق للباب لصحّ الكلام واستقام، ولم يفسد، وذلك نحو: ما رواه أنس – رضي الله عنه – حيث ذكر أن رسول الله ﷺ أخذ سيفاً يوم أحد فقال مَن يأخذ مني هذا فبسطوا أيديهم، كلُّ إنسان منهم يقول: أنا أنا، قال فمَن يأخذه بحقه فأَحْجَم القوم فقال: سماك أبو دجانة، أنا آخذه بحقه، قال فأخذه فَفَلَق به هام المشركين»[١٠٤]، ففي هذا الحديث نلحظ أن إجابة كل واحد من الصحابة عن سؤال رسول الله ﷺ بقولهم: (أنا) إفادة للمخاطَب، رسول الله ﷺ؛ لأن مشاهدة المتكلم للمخاطَب يُغني عن ذكر اسمه، وما يعود عليه الضمير، أما قولهم: (أنا) الثانية فتأكيد لفظي لـ (أنا) الأولى، فهذا تعبير حسن لحصول الفائدة للمخاطَب بالمشاهدة، أما التعبير

الأول فمكروه لانعدام الفائدة بإبهام المتكلم على المخاطَب بغيابه وجهل المخاطَب بمرجع الضمير.

ثالثاً – الحال (المقام):

النحو العربي نحو قائم على التنظير المُنْغَرِس في الاستعمال، وعِماده المزج بين نظامين لا ينفصلان، أحدهما هو: البنية المُنجَزة أو التراكيب المستعملة في كلام العرب فيما يُعرف بالنحو الاستعمالي أو السياقي أو الفطري الذي يصف اللغة باعتبارها سلوكاً اجتماعياً ووسيلة للتواصل بين المتخاطبين بها، والآخر هو: البنية المُتصَورة في ذهن الناظر أو المتكلم المستعمل للغة فيما يُعرف بنحو القواعد أو نحو الصنعة، وهي بنية تمثّلها القواعد الثابتة التي صاغها النحاة لتفسير كلام العرب، وتلك البنية تتسم بالتجريد والثبات، وتقديم المقال على المقام والسياق بأنواعه الاجتماعي والثقافي والعقدي... إلخ، وكتاب سيبويه خير شاهد على هذا المزج البديع بين لغة الاستعمال ذات البنية الواقعية التي تمثل كلام العرب ومقاصدهم من تقديم وتأخير، وحذف وذكر، وتنكير وتعريف، وتذكير وتأنيث... إلخ، ولغة التنظير القاعدي التي يموت فيها السياق الاجتماعي المصاحب للبنى اللغوية اللفظية غالباً، ويحيا كلام النحاة بما افترضوه من أمثلة مبتورة من سياقها.

مصطلح (الحال)[١٠٥] بمعنى (المقام) مِن المصطلحات الشائعة نسبياً في كتاب سيبويه، فقد ورد بهذا المعنى في ثمانية وستين وثلاث مئة موضع، وأول تلك المواضع وروداً جاء في سياق عرض سيبويه لبعض التراكيب المفترضة للتمثيل قائلاً: «كأنه قال في التمثيل وإنْ كان لا يُتكلَّم به: أعبدُ الله أهانَ غلامَه أو عاقبَ غلامَه، أو صار في هذه الحال (عند السائل وإن لم يكن) ثم فَسَّر»[١٠٦]، ومن تلك العبارات التي تشير إلى هذا المصطلح أيضاً في الكتاب قوله: (لِما يُرى مِن الحال) أو (لما فيه مِن الحال)[١٠٧]، وبين الحال والمقام عند الجمهور ترادفٌ في الاستخدام، وذهب بعض المُحْدَثين إلى القول بأنَّ المقام أشمل مِن الحال لشموله السياق اللغوي

وغير اللغوي، وذهب آخرون إلى أن مصطلح (الحال) دال على الثبات والسكون، على حين أنَّ مصطلح (المقام) متحرك[١٠٨]، وعلى الرغم من شيوع مصطلح (المقام) بعد سيبويه، ولا سيما عند البلاغيين حيث أفرزت قرائحهم عبارات خالدة نحو: (لكل مقام مقال) و(لكل كلمة مع صاحبتها مقام)، إلا أنني آثرت استخدام مصطلح (الحال) لشيوعه عند سيبويه، ولأنَّ سيبويه لم يستخدم مصطلح (المقام) في كتابه، بل لقد شاع هذا المصطلح بعد سيبويه عند شراح كتابه، ومنهم السيرافي (ت٣٦٨هـ) حيث أشار إلى أن العرب تحذف لدليل من المقال أو الحال (المقام) وذلك في سياق تعليله لقول سيبويه: (عبدَ الله المقتولَ) حيث حكم عليه بعدم الجواز، وأنت تريد (كُن عبدَ الله المقتولَ) وذلك «لأنه ليس قبله، ولا في الحال دلالة عليه إذ كان يجوز أن يكون على معنى (تولَّ عبدَ الله المقتولَ أو أجِبْهُ)، وما أشبه ذلك، وإنما يضمرون ما عليه الدلالة مِن الكلام أو شاهدٌ مِن الحال»[١٠٩].

الحال (المقام) تجديد أدركه سيبويه، ودعا إلى التزامه وتفعيله في تحليل التراكيب العربية، وحَمَل على مَن أنكره مِن معاصريه إذ قال: «إنَّ النحويين مما يتهاونون بالخُلْف إذا عرفوا الإعرابَ»[١١٠]، فالحال وسيلة مُعْتَبَرة لجأ إليها سيبويه لتفسير شواهد وأمثلة كثيرة «لا تضبطها القواعد الصورية ولا تخضع لمقاييس الكلام المألوف، إلا أنها آيلةٌ إلى تلك المقاييس بتقدير الناظر وتأويله، فهي أمثلة مِن الكلام لها مقاييس في نفوس المتخاطبين ولها نظير في أعرافهم ومثاقفاتهم. فقد يبدو للوهلة الأولى أن تلك العبارات ناقصة أو شاذة أو لاحنة، ولكنّ ردّها إلى الأصول غير اللغوية يفسر خروجها على النظام، أو يُفَسِّر على الأقل خضوعها لنظام مُفارِق»[١١١]، حقاً يجب على الناظر في كلام العرب أن يربط المقال بالحال (المقام) كي يدرك مقاصد العرب في كلامهم، وهذا الربط لا شك أنه إحالة إلى أن اللغة سلوك اجتماعي بقصد التواصل بين المتخاطبين، وذلك الربط بين المقال والمقام لا شك في أنه ميدان للنحاة والبلاغيين جميعاً إلا أن الجهة صارت منفكة بعد سيبويه، إذ صارت غاية البلاغيين الصبغة الجمالية من الربط

بين المقال والمقام، أما النحاة فقد حادوا عن تلك الصبغة الجمالية التي شاعت في البلاغة العربية إلى مراعاة مقتضى الحال، أو شاهد الحال، والمخاطِب، والمخاطَب، وموضع الكلام وزمانه، والمسرح اللغوي عامة.

الحال (المقام) سياق غير لغوي يشتمل على الظروف الاجتماعية التي يجب مراعاتها عند معالجة العلاقة بين السلوك اللغوي والسلوك الاجتماعي، والحال (المقام) يمثل الجانب الاجتماعي في اللغة، وهو جانب رئيس لا يمكن إهماله لارتباط المعنى به ارتباطاً وثيقاً، وما الحال (المقام) إلا الرصيد الحضاري للقول، وهو الينبوع الذي يمدّه بالحيوية في كل زمان ومكان، فالحال(المقام) يمثل التراث اللغوي غير المنظور المصاحب للبنى اللفظية في الدرس النحوي، ولذا فهو يُعَدُّ وثيقة اجتماعية، وثقافية، ودينية، وجغرافية... إلخ، تمثل عصر سيبويه، أي: القرن الثاني الهجري، وهو السبيل الأمثل لتفسير كثير مِن التراكيب النحوية التي يظن النحاة الشكليون الذين يُقدمون الإعراب على غيره أنها غير صحيحة أو شاذة أو لاحنة أو ليست مفيدة، وذلك بردها إلى سياقاتها غير اللغوية المُعْتبَرة حيث يقدِّرون المحذوف، وتدل على التقديم والتأخير، والتنكير والتعريف... إلخ، فقد حفظت لنا البنى اللغوية للتراكيب النحوية المشفوعة بإيراد سياقاتها غير اللغوية في كتاب سيبويه رصيداً حضارياً لا بأس به يرسم ملامح الحياة الاجتماعية للعربي في بيئته: نحو طبيعة الصحراء التي يعيش فيها حيث الحر الشديد، وذلك في نحو قوله: «(اجتمع القيظُ)، يريد: اجتمع الناس في القيظ»[١١٢]، ونحوه التركيب الذي عَبَّر فيه عن قسوة الصحراء على قاطنيها حيث يمرض المرء، ولا أنيس ولا راحلة يركبها إلى طبيب، نحو قول سيبويه: «... مَرِضَ حتى يمرُّ به الطائرُ فيرحَمُه، وسرت حتى يعلمُ الله أني كالٌ»[١١٣]، وكذا تعبّر تلك التراكيب عن طعام القوم نحو قوله: «وكيف أنت وقصعةٌ مِن ثريدٍ»[١١٤]، وعن بعض عاداتهم في إشعال النار نحو قوله: «صَكَكْتُ الحجرين أحدهما بالآخر»[١١٥].

أما عن ملابسهم فنحو قوله في وصف زي أهل البصرة: «أدخلتُ في رأسي القلنسوة، والجيد، أدخلتُ في القلنسوة رأسي»[١١٦]، وكذا تعبيره عن بعض معاملاتهم في البيع والشراء والرعي وسقاية الإبل نحو قوله: «بِعْتُ متاعكَ أَسْفَله قبل أعلاه، واشتريتُ متاعك أسفله أسرعَ من اشترائي أعلاه.... وسقيت إبلك صِغارها أحسنَ مِن سقي كبارها»[١١٧]، وكذا إشارته إلى استقرار بعض العرب في المدن على خلاف الأصل في إقامتهم، وهو: الارتحال في البادية، وذلك نحو قوله: «بنو فلان يطؤهم الطريقُ، يريد: يطؤهم أهلُ الطريق»[١١٨]، وفي تراكيب سيبويه إشارات دالة على العلاقات التجارية بين العرب وأهل اليمن وأهل الشام نحو قوله: «وهذا ثوبُ نَسْج اليمن»[١١٩]، وقوله: «دخلتُ البيتَ وذهبتُ الشأمَ»[١٢٠]، وأظهرت تراكيبه أيضاً الفرق بين العربي المحض والعربي بالانتماء، وإنْ كان مِن الفرس أو الروم ونحوهما، وذلك نحو قوله: «هذا عربيٌّ محضاً، وهذا عربيٌّ قلباً»[١٢١]، ومن ذلك أيضاً ما جاء في تراكيبه مما يدلُّ على الأخلاق القويمة التي حث عليها الإسلام نحو الأخوّة في مثل قوله: «كنتُ أخاك، وزيداً كنتُ له أخاً»[١٢٢]، وقوله: «كأنّ رجلاً قال: مررتُ برجلٍ راحم للمساكين بارٍّ بوالديه، فقلتُ فلانٌ واللهِ»[١٢٣]، وكذا قوله: «ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك»[١٢٤]، ونحو قوله في الحث على الكرم والعطاء والعطف على المساكين نحو قوله: «كُسي عبدُ الله الثوبَ، وأُعطي عبدُ الله المالَ»[١٢٥]، وقوله: «وزيداً اشتريتُ له ثوباً»[١٢٦]، وجمع سيبويه بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث أنكر على مَن يقترف المنكر مِن القول في نحو قوله: «وأمَّا عَمْراً فاشترِ له ثوباً، وأما خالداً فلا تشتم أباه، وأما بكراً فلا تَمْرُر به»[١٢٧]، ولم يغب عن سيبويه التعبير عن الطبقية في المجتمع البصري الذي عاش فيه فتَحدَّث عن السيد والعبد والجارية نحو قوله: «عبدُ الله فارهُ العبد فارهُ الدابة»[١٢٨]، وقوله: «ذهبت جاريتاك»[١٢٩]، ومما يشير إلى ثقافة سيبويه الإسلامية حُكمه على قولهم: (الحمد لزيد) بالخطأ الدلالي إذا قيلت في مقام التعظيم، ويعلل لذلك بقوله: «وليس كل شيء مِن الكلام يكون تعظيماً لله – عز وجل – يكون تعظيماً لغيره مِن المخلوقين»[١٣٠].

وكي يتحقق التواصل البنّاء بين المتخاطبين لا بد من إدراك الأعراف الاجتماعية والخطابية الواجب مراعاتها بين المتكلم والمخاطَب، وتلك الأعراف الاجتماعية والخطابية أراها معهودات ذهنية مستقرة في أذهان المتخاطبين، وهي لا تعدو أن تكون على النحو الآتي: معهودات لغوية، ومعهودات استعمالية، ومعهودات عُرفية، ومعهودات اجتماعية.

أما المعهودات اللغوية فمعلومة بأصل الوضع لدى المتخاطبين، وهذا المعهود اللغوي يمثله تلك القواعد المعيارية التي صاغها النحاة نحو: رفع الفاعل، ونصب المفعول بـه... إلـخ، وضوابط التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث... إلخ، إذ يجب على المتكلم الالتزام بتلك المعهودات كي يفهم المخاطَب، وذلك واضح في نحو قوله: «واعلم أنّ أنْ لا تظهر بعد حتى وكي، كما لا يظهر بعد أمّا الفعل في قولك: أمَّا أنت منطلقاً (انطلقتُ).... واكتفوا عن إظهار أنْ بعدهما بعِلم المخاطَب أنَّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعلٍ، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل، وأنّ الفعل لا يحسُن بعدهما إلا أن يُحمل على أنْ...»[١٣١].

أما المعهودات الاستعمالية فمُدركة بالقرائن المقالية أو المقامية أو بهما معاً، وفي هذا السياق أكتفي بتركيب واحد من تراكيب سيبويه، وهو قوله حكاية عن بعض العرب: (قال فلانة) حيث حَكَّمَ شاهد الحال ومُعاينة المخاطبة مما جعل رؤية المتكلم لها تُغنيه عن إلحاق علامة التأنيث بالفعل (قـال) المسند إلـى فاعل اسم ظاهر مؤنث حقيقي التأنيث غير مفصول عن فعله، فهو تركيب غير صحيح عند مَن يُحَكِّمون المقال فقط، إلا أن سيبويه لاحظ تلك الصلة الوثيقة بين اللغة والواقع الخارجي فصحّ عنده ذلك التركيب لأن العرب: «إنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء»[١٣٢].

- أمـا المعهودات العرفية فحاصلة بما تدركه الحواس الخمس، وبالصورة الذهنية المتحصّلة لدى المخاطَب أو المتكلم تجاه الآخرين، فكثيراً ما يقع

الحذف، ويستغنى عن ذكر المحذوف لكونه معلوماً في الصدور عُرفاً وعادة، وفي هذا السياق أكتفي بذكر هذا النص الجامع الذي جمع فيه سيبويه بين الرؤية، والسمع، والإحساس، والشم، والذوق في قوله: «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربِّي، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله، أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آيةً لك على معرفته فقلتَ: زيدٌ وربِّي. أو مَسِسْتَ جسداً أو شَمِمْتَ ريحاً فقلتَ: زيدٌ، أو المسكُ. أو ذُقْتَ طعاماً فقلتَ: العسلُ»[١٣٣]، وقد يحصُل المعهود العرفي بغير الحواس الخمس، ولا بمعرفة ما تقدم ذِكره مِن مقال، إنما هو شيء حُدِّث عنه المخاطَب في مقامات سابقة، وحصلت لهذا الشخص المحدَّث عنه صورة ذهنية ارتسمت في الذاكرة، ويجري استدعاؤها عند حاجة المخاطَب إليها. يقول سيبويه: «ولو حُدِّثْتَ عن شمائل رجل فصار آيةً لك على معرفته لقلتَ: عبدُ الله. كأنّ رجلاً قال: مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين بارٍّ بوالديه، فقلتَ: فلانٌ واللهِ»[١٣٤].

أما المعهودات الاجتماعية فلا تخرج عن مراعاة مقاصد العرب في كلامهم من السعة في الكلام، والحذف لكثرته في كلامهم، وميلهم إلى الاختصار والخفة، ولشاهد الحال، ولعلم المخاطَب بالمحذوف، والتقديم والتأخير... إلخ، ومن ذلك قولهم للعائد مِن السفر: (خيرَ مَقْدَم)، وللآيب من الحج: (مبروراً مأجوراً)، وللعازم على السفر: (مُصاحَباً مُعاناً)، وللقاصد أداء عملٍ ما: (راشداً مهدياً).... إلخ[١٣٥].

الحال (المقام) يمثل الاتصال الشفهي وجهاً لوجه حيث كل ما يُقال ويُعمل يُرى أو يُسمع في اللحظة ذاتها، فهو بيان للجانب الاجتماعي الاتصالي من اللغة، وصار شاهد الحال عند سيبويه ضرباً من ضروب السعة في كلام العرب، وعليه قام منهجه في الحذف بإسقاط أحد عناصر الإسناد، ولا سيما الفعل سواء أكان

الفعل المستعمل إظهاره في الأمر والنهي أو في غيرهما، أو بعد حرف، أو كان بإضمار الفعل المتروك إظهاره أيضاً في باب: الأمر والنهي أو في غيرهما، أو في باب إضمار المبتدأ في عدة أبواب من كتابه[١٣٦].

تلك الأبواب عند سيبويه هي ما عُرف بعده بأبواب التحذير والإغراء والنداء والاستغاثة... إلخ، حيث جمع فيها سيبويه بين الأقوال ومقاماتها المفسِّرة لتلك الأقوال والبنى اللغوية في نسق بديع حَوَى ما يُدرَك بالقول، وما يُدرَك بالرؤية، ونحوها من ملابسات الحال (المقام) وشواهده نحو قوله: «ولو رأيت ناساً ينظرون الهلالَ وأنت منهم بعيدٌ فكبَّروا لقلتَ: الهلالَ وربِّ الكعبة، أي: أبصروا الهلالَ. أو رأيتَ ضرباً فقلتَ على وجه التفاؤل: عبدَ الله، أي يقع بعبد الله، أو بعبد الله يكونُ»[١٣٧]، ففي مشهد (الهلال) جمع المتكلم بين رؤية الناظرين إلى الهلال، وكلامهم حين أبصروه فكبّروا، فالحالة الأولى حالة إدراك بصري نتج عنها حالة أخرى تتمثل في الإدراك السمعي مُعَبَّر عنها بالقول، ومِن مجموع هاتين الحالتين بُني هذا التركيب القائم على حذف صدره إلا أن «الذاكرة قد نسَّقت بين المُدرك المرئي والمسموع لبناء مشهد رؤية الهلال، وحدث ترميز باللغة، ولكنّ اللغة لم تنقل إلا جزءاً مِن المشهد فكان ينبغي عند تَلقِّي هذه الجملة مِن إعادة بناء المقام على مستوى التَّصوُّر كي يتم الناقص مِن القول»[١٣٨]، حيث حصل الإدراك للمشهد بحاستين هما: البصر والقول، أما حاسة البصر فقد كانت بانية لمشهد الهلال، على حين كان القول باللسان مُثبتاً لهذا المشهد عند سماع المتكلم للتكبير في تركيب حُذف صدره لعلم المخاطَب بالمحذوف، وحصول الفائدة بالرؤية والسماع.

صار شاهد الحال مُسوغاً ومعياراً للحذف في كتاب سيبويه إلى جانب علم المخاطَب وغيره من المسوغات، والشواهد في ذلك كثيرة أكتفي في هذا السياق بالإشارة الموجزة إلى بعضها في الجدول الآتي:[١٣٩]

م	التركيب المستعمل	التركيب المفترض	طريقة التحويل	شاهد الحال الدال على الحذف	موضعه
١ –	حديثك	– أَتِمَّ حديثك	– إسقاط فعل الأمر	– رؤية المخاطَب يتكلم	٢٥٣/١
٢ –	الجدارَ الجدارَ	– احذر الجدارَ الجدارَ	– إسقاط فعل النهي	– رؤية الجدار حال وقوعه	٢٥٣/١
٣ –	مكةَ وربِّ الكعبة	– يريد/ أراد مكة واللهِ	– إسقاط الفعل المضارع أو الماضي	– هيئة الحج ووجهته وإقباله عليه	٢٥٧/١
٤ –	«بل ملة إبراهيم حنيفاً»	– نتبع ملة إبراهيم حنيفاً	– إسقاط الفعل المضارع	– الحوار بين المتخاطبين والمعهود الديني	٢٥٧/١
٥ –	القِرطاسَ والله	– نصيب/ أصاب القرطاسَ واللهِ	– إسقاط الفعل المضارع أو الماضي	– رؤية الرجل يسدد السهم أو يسمع صوت السهم في القرطاس	٢٥٧/١
٦ –	الهلالَ وربِّ الكعبة	– أبصروا الهلالَ وربِّ الكعبة	– إسقاط الفعل الماضي	– رؤية الناس حال استطلاع الهلال والسماع بالأذن	٢٥٧/١
٧ –	شأنَكَ والحج	– عليك شأنك مع الحج	– إسقاط اسم فعل الأمر	– رؤية شخص يستعد للحج	٢٧٤/١
٨ –	زيدٌ وربِّي	– هذا صوتُ زيد وربي	– إسقاط المبتدأ	– سماع صوت شخص تعرفه	١٣٠/٢
٩ –	زيدٌ وربِّي	– هذا جَسَد زيد وربي	– إسقاط المبتدأ	– مسُّ جسد شخص تعرفه	١٣٠/٢
١٠ –	زيدٌ وربِّي	– هذا ريح زيد وربي	– إسقاط المبتدأ	– شمُّ ريح شخص تعرفه	١٣٠/٢
١١ –	العسلُ وربِّي	– هذا طعم العسل وربي	–إسقاط المبتدأ	–ذوق طعام معهود	١٣٠/٢

راعى سيبويه ملابسات الحال المشاهدة في تحليله للتراكيب النحوية نحو: المكان والزمان في غير موضع منها حديثه عن أحوال الفعل المضارع بعد (حتى) حيث يجوز نصبه في موضعين، ويجوز رفعه في موضعين آخرين، وخلاصة ذلك على النحو الآتي:[١٤٠]

م	التركيب المستعمل	التركيب المفترض	شاهد الحال
١ –	سرت حتى أدخلَها	– سرت إلى أن أدخلها	– جَعْل الدخول غاية للمسير
٢ –	سرت حتى أدخلَها	– سِرت حتى يأمر لي بالدخول	– تحقق السير دون الدخول
٣ –	سرت حتى أدخلُها	– سرت فإذا أنا في حال دخول	– الدخول متصل بالسير
٤ –	سرت حتى أدخلُها	– سرت حتى أدخلها فما أُمنع	– الدخول بمعنى الآن

فتلك التراكيب الأربعة راعى فيها سيبويه جغرافية المكان والزمان بحديثه عن الاتصال والانفصال، وارتباطهما بحال المتكلم وقصده، وملابسات الحال(المقام) المكانية والزمانية حيث يقول: «وليس بين حتى في الاتصال وبينه في الانفصال فرقٌ في أنه بمنزلة حرف الابتداء، وأن المعنى واحدٌ إلا أنّ أحد الموضعين الدخول فيه متصلٌ بالسير، وقد مضى السير والدخولُ، والآخر منفصل وهو الآن في حال الدخول، وإنما اتصاله في أنه كان فيما مضى»[١٤١]، ربط سيبويه نصب المضارع بعد (حتى) بقصد المتكلم حصول مضمون الجملة بعد زمان الإخبار في المستقبل حيث لم يقترب الداخل من المكان المراد دخوله حيث هو غايته للسير لا غير، أو أنه سار إلا أنه وقف قبل الدخول فلم يحصل الدخول بعدُ، وإنما سيحصل في المستقبل، أما رفع المضارع بعد (حتى) فيرجع أيضاً إلى قصد المتكلم حصول الدخول في حال الإخبار أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل الحكاية للحال الماضية، وحينئذٍ يكون السائر إلى المكان شرع في الدخول بالفعل أو جاوز مكان الدخول إلى ما بعده، فالدخول في حالة الرفع حاصل حقيقة، وليس متوقعاً كما في حال النصب.

أدرك سيبويه أن التناسب بين المتعاطفين في العربية لا يرجع إلى اللفظ، وإنما يعود إلى المعنى والعلاقات المنطقية التي يربطها المتكلم والمخاطَب بين المتعاطفين كما يتصورها العقل وفق الحال المشاهدة، ولذا جاز عنده أن تقول: (مات زيدٌ ومحمدٌ) وامتنع قولنا: (مات زيدٌ والجبلُ) لفقدان التناسب في المعنى بين المعطوفين في التركيب الثاني، إذ الموت لا يقع على الجبل كما يقع على الإنسان، فالعبرة بالمقاصد والأعراض لا بالألفاظ والكلمات، فقد ميّز سيبويه بين تركيبين مِن نمط عطف الجملة الاسمية على مثلها، حيث حكم على التركيب الأول وهو قوله: (ما زيدٌ كريماً وعاقلاً أبوه) بالصحة لكون التركيب العطفي التبس فيه المعطوف بالمعطوف عليه، وصار بينهما رابط وسبب يصح به العطف، أما التركيب الثاني وهو قوله: (ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلاً عمرو) فلا يصح فيه العطف مع أن المعطوف والمعطوف عليه جملتان اسميتان كالتركيب الأول، والتناسب في اللفظ متحقق بينهما، إلا أنه لم يلحظ سبباً يدعو للربط بينهما مما حمله على القول بقطع الجملة الثانية عن الأولى، واختيار الابتداء بها، حيث «يقول: ما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم لأنه مُلتبس به، إذا قلت أبوه تُجْريه عليه كما أجريت عليه الكريم؛ لأنك لو قلت: ما زيدٌ عاقلاً أبوه نصبتَ، وكان كلاماً، وتقول: ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمروٌ، لأنك لو قلتَ: ما زيدٌ عاقلاً عمرو لم يكن كلاماً، لأنه ليس مِن سببه، فترفعه على الابتداء والقطع مِن الأول، كأنك قلت: وما عاقلٌ عمروٌ. ولو جعلته مِن سببه لكان فيه له إضمارٌ كالهاء في الأب ونحوها...»[١٤٢].

بل لقد راعى سيبويه أيضاً حال المخاطَب عند بنائه للتراكيب حيث حَكَم على قولهم: (رأيت زيداً) بعدم الاستقامة إذا كان المتكلم أعمى؛ لأنَّ دلالة الفعل (رأى) خاصة برؤية العين مما يمتنع حصوله مِن المتكلم الأعمى، على حين أجاز قولهم: (رأيت زيداً الصالحَ) للأعمى وغيره؛ لأن الدلالة للفعل (رأى) هنا تنصرف إلى العلمية وليس للرؤية[١٤٣]، وكذلك حكمه على التراكيب التي يُستفهم فيها المخاطَب

عن ظن غيره بالإحالة، على حين أجاز التراكيب التي يستفهم فيها المخاطَب عن ظنه، مُعَلِّلاً ذلك بقوله: «لأنه لا يكادُ يُستَفهم المخاطَب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه»[١٤٤]، ونحوه أيضاً ما أشرت إليه سابقاً بمزيد من الإيضاح، حيث حكم على قولهم: (هذا أنت) بأنه تركيب غير مستقيم، «لأنك لا تشير للمخاطَب إلى نفسه، ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره»[١٤٥]، ونظائر ذلك مواضع كثيرة في الكتاب يصعب الإحاطة بها في هذا السياق.

الخاتمة

تحصيل لأهم النتائج :

- (الخُلْف) مصطلح لم يرد بمعناه الاصطلاحي عند سيبويه إلا في موضع واحد، ومعناه عندي هو: «ما يتوارى من دلالات سياقية حالية لا تدل عليها البنى اللفظية التركيبية، لكنّ الكشف عنها والتماسها في التحليل النحوي أساس في حصول التمام الدلالي؛ بغية كمال الإعراب وفهم مقاصد العرب في كلامهم»
- ثبات المصطلحات واستقرارها غاية مقصودة في الدرس العلمي، إلا أن هذه الغاية بعيدة المنال؛ لأن المصطلح المثالي يفترض اكتمال العلم، والمصطلح في تطور دائم ما دام العلم في تطور، ولذا فإن المصطلح والعلم متلازمان حياة وموتاً، فالمصطلح ينمو ويزدهر بالتداول والاستعمال، ويموت وينقرض بعدم تداوله واستعماله.
- مصطلح (الخُلْف) على الرغم مِن ندرة استخدامه فإنه جاء موافقاً لأسس تقييس المصطلح وشروطه في علم الاصطلاح، حيث جاء موجزاً، ودالاً، وسهلاً، وملائماً لمفهومه، وخالياً من التعقيد والاشتراك والترادف، وبين لفظ (الخُلْف) ومعناه الاصطلاحي تطابق بين الرمز اللغوي والمفهوم الدال عليه، وقد خُصِّصت دلالته الاصطلاحية بالمعنى غير اللغوي المصاحب للأداء اللفظي اللساني للتراكيب النحوية، بعدما كان المعنى اللغوي المشتق منه معنى عاماً يدل على الطريق الخفي خلف الجبل.
- قضية اللفظ والمعنى في التراث النحوي من القضايا التي حدث فيها خلط ولغط كبير بين النحاة لانعدام الرؤية المتكاملة وضبابيتها، فالاهتمام بالشكل أو الإعراب أو اللفظ ليس مستنكراً في حد ذاته، وليس حِكراً على العربية فقط، بل هو سمة عامة في تاريخ اللسانيات قاطبة، ولكنَّ الخلاف يَكْمُن في مدى اكتفاء

بعض النحاة بتلك المعاني الوظيفية المستنبطة مِن الإعراب والبنى اللفظية عن استكشاف ما سواها مِن المعاني غير اللغوية والمقامية التي تدل على قيمة الاختلاف في التراكيب وتكشف عن المقاصد الأسمى للعرب في كلامهم، فالمعاني ليست مستوى واحداً، بل هي مستويات متعددة ومتكاملة.

- النحو العربي ليس مجرد قوالب وأنماط صماء لا حياة فيها، وإنما هو نظام لغوي وغير لغوي أدركه العربي بفطرته، وعبّر عنه بتراكيبه مستوعباً ركني هذا النظام، فالنحو العربي حالة إبداع من العربي تتمثل في شخص المتكلم ولاسيما في كلام الله – تعالى –، وحديث المصطفى ﷺ، وقصائد فحول الشعراء التي صارت مِن الضرورات الشعرية عند معظم النحاة لمخالفتها للقواعد الأصول التي صاغها النحاة وفق استقراء منقوص لا يعبّر عن المستويات اللغوية المتعددة والفترات الزمنية المتعاقبة، بل هو حالة إبداع أيضاً من الناظر في كلام العرب من أعلام العربية نحو: سيبويه، وعبد القاهر الجرجاني، والسكاكي، وغيرهم.

- كتاب سيبويه يمثل قمة الدرس اللغوي العربي إذ لم يقتصر على بيان الأحكام النحوية، والأوزان الصرفية، وصفات الحروف ومخارجها، بل كان هذا الكتاب ولا يزال يحوي طرائق في التفكير العلمي والمناهج السديدة، وربط اللغة بالمجتمع والفكر والحياة، وترجع ريادة سيبويه إلى عنايته بالمواقف الاستعمالية التي يدور فيها الخطاب مِن أحوال المتكلم، والمخاطَب، والحال بمعنى (المقام)، وما يلحق به من ملابسات السياق غير اللغوي، الزمانية والمكانية، وكل ما يحيط بالموقف اللغوي؛ رغبة في تحقيق التواصل اللغوي الفعّال الذي هو الوظيفة الاجتماعية الأساس للغات.

- (الحال) بمصطلح سيبويه أو (المقام) بمصطلح البلاغيين غالباً، أو السياق غير اللغوي، أو سياق الحال، وسياق الموقف... إلخ بمصطلح اللسانيين المُحْدَثين

تجديد أدركه سيبويه، ودعا إليه نحاة عصره، وحمل على مَن أنكره من النحاة الذين يهملون (الخُلْف) إذا ظهر لهم الإعراب، وكان درس سيبويه للتراكيب درساً تفسيرياً تعليلياً تأملياً يعتمد تقويم التراكيب وبيان وجه الصحة والخطأ فيها بواسطة معايير خُلْفية نسبة إلى (الخُلْف) بمجالاته المتعددة مِن المتكلم والمخاطَب وملابسات الحال إلى جانب البنى اللفظية، ومن ثمّ أصدر أحكامه بالحسن والقبح والاستقامة والإحالة على عدة معايير أخلاقية استقاها من ثقافته الدينية الواسعة ولا سيما عِلْما الحديث والفقه.

- الإعراب الذي أنكره سيبويه على معاصريه هو: الإعراب التعبيري القائم على إدراك المعاني الوظيفية من خلال ضبط أواخر الكلمات، أما الإعراب بمفهومه الواسع الشامل الذي يعني الإيضاح والتفسير والتعليل في ضوء رؤية شاملة للتراكيب النحوية بعرضها في سياقاتها التي نُزِعَت منها فهو المأمول عند سيبويه، وهو الفيصل في الحكم على التراكيب النحوية بالاستقامة أو الإحالة، إذ الاستقامة عنده استقامة دلالية تركيبية، وليست استقامة تركيبية فقط.

- الغاية الأسمى مِن الدرس المصطلحي هي المفاهيم التي تميزه عن الدرس المعجمي للكلمات، ولذا يجب أن تبدأ دراسة المصطلحات من المدلول أو المفهوم إلى الدال أو المصطلح؛ ولذا لم تمنعنا ندرة استخدام مصطلح (الخُلْف) عند سيبويه من دراسته؛ لأن مفهوم مصطلح (الخُلْف) واسع الانتشار في الكتاب من صدره إلى عجزه، ودليل ذلك أن أربعة أبواب من الأبواب السبعة الأصول التي صَدَّر بها سيبويه كتابه تدور في فلك مفهوم مصطلح (الخُلْف) بصورة جلية.

- جمع سيبويه في تقسيمه للكلام إلى مستقيم ومحال بأنواعهما بين الشكل والمعنى، ووضع بذلك ضوابط مُحْكمة للحكم على الجمل والتراكيب لفظاً ومعنى، فالمستقيم بأنواعه الثلاثة الحسن والكذب والقبيح تراكيب صحيحة

وجاءت موافقة للنظام اللغوي العربي، وكان التنوع فيها إلى حسن وكذب وقبيح تنوعاً داخل النظام، ووَفْق الجوازات التي يبيحها النظام اللغوي، وسوّغ ذلك أن اللغة بنظامها المتكامل جعلت للمخاطَب وسائل تضمن له الفهم الصحيح لتلك التراكيب نحو: الاتساع، والتضمين، والمجاز، وتقدير المحذوف،.... إلخ، فهي تراكيب جائزة وصحيحة وموافقة للنظام اللغوي، والتنوع فيها من باب حرية الاختيار المتاحة للمتكلم في إنشائه للتراكيب.

- المُحال في كتاب سيبويه نمط مُفْتَرض مِن التراكيب ساقه سيبويه للتمثيل، ونبّه إلى أنه لا ينبغي التكلّم به، وهو بنية لغوية مفرّغة من المعنى الدلالي تماماً، ولذا فهو تركيب خارج عن إطار النظام اللغوي لخلوه من المعنى الدلالي، والمخاطب لا يستطيع تأويل تلك التراكيب والبنى اللغوية المحكوم عليها بالإحالة بتقدير محذوف أو على أساس مِن السعة والاتساع في العربية، والتنوع في تلك التراكيب إلى مُحال ومُحال كذب تَنَوُّع خارج النظام، ومِن باب رصد درجات الكذب في التراكيب المحكوم عليها بالإحالة، لأنَّ المحال كله كذب.

- الاستقامة والإحالة تقسيم دلالي، وليس شكلياً كما زعم بعض الباحثين؛ لأنه يقوم على مراعاة قصد المتكلم في إنشاء التراكيب ومراعاة القيم الاتصالية في الاستخدام اللغوي بين المتكلم والمخاطَب، وقد قصد به سيبويه بيان دور المتكلم وأثره في استخدام اللغة في إطار قواعد النظام اللغوي، وحينئذٍ يكون الكلام مستقيماً، وإن تفاوتت درجة الاستقامة بين الحسن والكذب والقبح، أو خارج إطار النظام اللغوي بفقدان التركيب للمعنى الدلالي، وحينئذٍ تصبح تلك التراكيب محالة، ولا تعدو أن تكون مجرد بنى لفظية لا معنى لها.

- مما لا شك فيه أنَّ المعنى هو الأصل في المجال اللغوي، وما المباني إلا أوعية لتلك المعاني، إلا أن اهتمام النحاة بالكشف عن أثر العامل والإعراب والمعاني الوظيفية شغل أغلبهم عن الكشف عن الدلالات السياقية المستفادة مِن استحضار

ملابسات الخطاب وظروفه، لكن الخليل وتلميذه سيبويه وَمَن وافقهما مِن أعلام النحاة واللغويين كان لهم قصب السبق في الاهتمام بعناصر الخطاب: المتكلم، والمخاطَب، والحال بمعنى (المقام) في إطار إدراكهم الشامل لمكونات المعنى الدلالي التركيبي للبنى اللغوية.

- قَصْدُ المتكلم عند سيبويه يمثل محور الخطاب اللغوي، فعلى المتكلم أن يُحْسِن التعبير عن قصده، وعلى المخاطب أن يجتهد في الكشف عن قصد المتكلم مِن كلامه، ومِن ثَمَّ ينجح التواصل اللغوي بين طرفي الخطاب، ولذا سعى سيبويه إلى وضع ضوابط وأصول يجب على المتكلم مراعاتها حتى يتم الاتصال الفَعَّال بين المتخاطبين باللغة، وتلك الضوابط هي:

  – مراعاة المتكلم لأصول النظام اللغوي ومقاصد العرب في كلامهم.

  – الوضوح والصدق والملاءمة بين القصد واللفظ.

  – الدقة اللفظية في التعبير عن مقصد المتكلم.

  – مراعاة المخاطَب وتحقق الإفادة وتجنُّب اللبس.

- المتكلم عند سيبويه عربي موثوق بكلامه وفصاحته، أو عربي شَابَ كلامه بعض الخطأ والزلل واللحن، أو مُتعلِّم يضبط له سيبويه مقاصده وألفاظه، أو شاعر يجوز له في الشعر ما لا يجوز في الكلام من باب السعة والضرورة الشعرية.

- جمع سيبويه بين النظام اللساني للغة والواقع الخارجي الملابس لعناصر الخطاب في نظام مُحكَم، مُبيناً تحوُّل التراكيب وتغيُّرَها حسب حال المخاطَب من الإقبال والانصراف، والحضور والغيبة، والإفراد والجمع، والتذكير والتأنيث، والفرح والحزن، والسفر والإقامة، والرؤية، والسمع، والذوق، والحس، وإرادة المتكلم للتوكيد أو الاستفهام أو الإثبات، أو الدعاء، أو التوبيخ... إلخ.

- رسم سيبويه للمخاطَب صورة مثالية، فهو عنده عالم حصيف ذكي بصري

نحرير، فاهم لمقاصد العرب في كلامهم، مسلم ذو عقيدة صحيحة صافية، وتلك الصورة لا شك أنها تفوق صورة المخاطَب في الدرس اللغوي الحديث، إذ المخاطَب عند المُحْدَثين في أفضل حالاته مشارك للمتكلم في إبداعه أحياناً، والأصل فيه أنه سلبي يقتصر دوره على التلقي والسماع، على حين أن للمخاطَب عند سيبويه أثراً عظيماً وقت إنشاء المبدع للتراكيب، بل وقبل إبداعه لما ينظم مِن تراكيب باعتبار ما في نية المتكلم، وكذا باستكناه ما يدور بخلده مِن سؤال، ونحو ذلك.

- الحال (المقام) تجديد أدركه سيبويه، ودعا إلى التزامه وتفعيله في تحليل التراكيب العربية، وحَمَل على مَن أنكره مِن معاصريه، وشاهد الحال عنده وسيلة لتفسير شواهد وأمثلة كثيرة لا تضبطها القواعد الصورية ولا تخضع لمقاييس الكلام المألوف، إلا أن الناظر فيها نحو: (سيبويه) وأقرانه يردها إلى سياقاتها المصاحبة لإنشائها، فتصبح مألوفة في نفوس المتخاطبين، لما لها مِن نظير في أعرافهم ومثاقفاتهم، فتلك أمثلة تُمثِّل التنوع الصحيح في إطار النظام بشقيه اللغوي وغير اللغوي.

- الحال (المقام) يمثل الجانب الاجتماعي في اللغة، وهو جانب رئيس لا يمكن إهماله لارتباط المعنى به ارتباطاً وثيقاً، وما الحال (المقام) إلا الرصيد الحضاري للقول، وهو الينبوع الذي يمده بالحيوية في كل زمان ومكان، فالحال يمثل التراث اللغوي غير المنظور المصاحب للبنى اللفظية في الدرس النحوي، ولذا فهو يُعَدُّ وثيقة اجتماعية وثقافية ودينية وجغرافية.... إلخ تمثل عصر سيبويه، أي: القرن الثاني الهجري.

- إدراك الأعراف الاجتماعية والخطابية الواجب مراعاتها بين المتكلم والمخاطب أصل راسخ في تحقيق التواصل البنّاء بين المتخاطبين، وتلك الأعراف الاجتماعية والخطابية هي معهودات ذهنية مستقرة في أذهان المتخاطبين،

وهي: معهودات لغوية، ومعهودات استعمالية، ومعهودات عُرفية، ومعهودات اجتماعية.

- راعى سيبويه جغرافية المكان والزمان بحديثه عن الانفصال والاتصال وارتباطهما بحال المتكلم وقصده، وملابسات الحال (المقام) المكانية والزمانية، كما أدرك سيبويه أنَّ التناسب بين المتعاطفين في العربية لا يرجع إلى اللفظ، وإنما يعود إلى المعنى والعلاقات المنطقية التي يربطها المتكلم والمخاطَب بين المتعاطفين كما يتصورها العقل وَفق الحال المُشاهدة.

الهوامش

(١) انظر: المتولي محمود المتولي عوض حجاز - **الحوار بين الخليل وسيبويه، النداء أنموذجاً، دراسة نحوية تداولية**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السابع لقسم النحو والصرف والعروض «الخليل عبقري العربية» ٢٠١٢م - ص٢٥.

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قَنبر (ت١٨٠هـ) - **الكتاب**، تحقيق وشرح/عبد السلام محمد هارون، ط. الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج١، ١٩٧٧م، وبقية الأجزاء، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م - ٢/٨٠-٨١.

(٣) انظر: **الكتاب** ٢/٨٠، ٣١٦، ٣١٧.

(٤) انظر: **الكتاب** ١/٢٧٢.

(٥) ابن السيد البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت٥٢١هـ) - **المثلث**، تحقيق ودراسة، د/صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م - ص٤٨٤-٤٨٦، وانظر نحوه في: ابن مالك الطائي الجياني، محمد بن عبدالله بن عبدالله (ت٦٧٢هـ) - **إكمال الإعلام بتثليث الكلام**، تحقيق، د/سعد بن حمدان الغامدي، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م - ١/١٩٥-١٩٦، وأصل تلك المعاني نجدها في : الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن (ت١٧٥هـ) - **كتاب (العين)** تحقيق د/مهدي المخزومي، ود/إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠-١٩٨٥م، في باب الخاء واللام والفاء معهما ٤/٢٦٥-٢٦٧، إلا أنّ الخليل لم ينص في سرده لمعاني (الخُلْف) إلا على معنى الاختلاف وإخلاف الوعد، ولم يشِر إلى المعنى الحسي السابق الإشارة إليه، وهو: الطريق خَلْف الجَبَل.

(٦) **الكتاب** ٢/٣١٦.

(٧) **الكتاب** ٢/٣١٧.

(٨) انظر: **الكتاب** ٢/٨٠.

(٩) **الكتاب** ٢/٨١.

(١٠) صدر هذا البيت هو : وعدتَ وكان الخلف منك سجية، بيت من بحر الطويل ورويه بالباء المكسورة، وهو منسوب للأشجعي ٠ انظر: الكتاب هامش رقم (٣) - ١/ ٢٧٢

(١١) **الكتاب** ١/٢٧٢.

(١٢) انظر في تقسيم مصطلحات سيبويه: علي توفيق الحمد (دكتور) - **قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد)**، العدد (٣٣)، مجلة علوم اللغة، ٢٠٠٦م، ص٨٥-١٠٣، حيث قَسَّمها إلى خمسة أقسام هي:

١ – مصطلحات جاءت مُوَفَّقَة بدلالة فنية دقيقة وناضجة، استقرت وشاعت إلى الآن نحو: الفاعل، والنكرة، والمعرفة،... إلخ.

٢ – مصطلحات وردت في الكتاب، ولكنه عاد وعبّر عن مفاهيمها نفسها بمرادفات اصطلاحية أخرى، نحو: العطف، والشركة، والإشراك، والاشتراك، والضم.

٣ – مصطلحات مِن باب المشترك اللفظي حيث أطلقها على مفهوم معين، ثم عاد وأطلقها في موضع آخر للدلالة على مفهوم آخر، نحو: (الفعل، والمصدر).

٤ – مصطلحات وردت بمعناها اللغوي، نحو: نون النساء، والطَرْح.

٥ – مصطلحات تفتقر إلى الإيجاز فقد تتكون من كلمتين أو جملة، وهي أقرب إلى التعريف والتوضيح منها إلى المصطلح الفني، نحو: باب: أدنى العدد، أي: جمع القلة.

وانظر تقسيماً آخر في: حسن حمزة (دكتور) – **في الأصول النظرية لتأريخ تطور المصطلح النحوي العربي، في تطور المصطلح النحوي العربي**، العدد (٣٣)، مجلة علوم اللغة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٨–١٩.

(١٣) عصام نور الدين (دكتور) – **المصطلح النحوي في مرحلة النشأة**، العدد (٣٣)، مجلة علوم اللغة، ٢٠٠٦م – ص٣٧–٣٨.

(١٤) عبد الرحمن بو درع (دكتور) – **الأساس المعرفي للغويات العربية**، (د.ت) – ص٦٤–٦٥.

(١٥) في الأصول النظرية لتأريخ تطور المصطلح النحوي العربي ص١٦، حيث ذكر د/ حسن حمزة، أن هذه العبارة كُتبت تحت صورة شمسية على غلاف كتاب (معجم اللسانيات) لجورج مونان.

(١٦) **علي القاسمي (دكتور)** – المصطلحية، مقدمة في علم المصطلح، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٥م – ص٦.

(١٧) انظر: قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد) ص٦٨، وهو: تعريف فيلبر في كتابه: Standardization of Terminology، ١٧، ونحوه جاء في تعريف : عوض حمد القوزي (دكتور) – **المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، ط. الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م حيث قال: «الاصطلاح لفظ مُحَدد يستخدم للدلالة على ظاهرة معينة» ص٢٣.

(١٨) **تمام حسان (دكتور)** – **مقالات في اللغة والأدب**، الجزء الثاني، ط. الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م – ص ٢/١٠٥.

(١٩) انظر في الخلاف حول لفظة (مصطلح) و(اصطلاح) وأيهما أصح؟ إيناس كمال الحديدي (دكتورة) – **المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث**، ط. الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٦م – ص٣١–٣٢، و خالد الأشهب (دكتور) – **المصطلح العربي، البنية والتمثيل**، ط. الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، ١٤٣٢هـ =٢٠١١م – ص١٥–١٨.

(٢٠) انظر في شروط تقييس المصطلح: محمود فهمي حجازي (دكتور) – **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، دار غريب، القاهرة، (د.ت) صـ ٢٤–٢٨، وعلي توفيق الحمد (دكتور) – قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد) صـ ١٠٦–١٠٧.

(٢١) لم يرد ذكر لهذا المصطلح في شروح الكتاب ومنها: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ) – **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق/أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط. الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م – ٢/ ٤٠٥–٤٠٩، والأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ) – **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط، الأولى، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ١/ ٤٨١–٤٨٣، وكذلك في الدراسات المصطلحية الحديثة فيما اطلعت عليه.

(٢٢) من هؤلاء المحْدثين: عبد المجيد عابدين (دكتور) – **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**، مطبعة الشبكشي، القاهرة، ١٩٥١م حيث قال: «ظلت عناية النحاة بشكل التركيب تتزايد جيلاً بعد جيل حتى صرفتهم عمّا وراء هذا الشكل مِن معانٍ ودلالات» صـ١١٥، ونحوه قول: تمام حسان (دكتور) – **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط. الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م، «اتسمت الدراسات اللغوية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساساً، ولم يكُن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك، على استحياء» اللغة العربية معناها ومبناها ص١٢.

(٢٣) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ) – **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، (د.ت) – ص١٣١.

(٢٤) توفيق قريرة (دكتور) – **العِرْفاني والاصطلاح النحوي العربي**، كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، (د.ت) ص١١.

(٢٥) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ) – **لسان العرب**، ط. بيروت، ١٩٦٨م، والأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ) – **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبدالحليم النجار، وعلي حسن الهلالي، ويعقوب عبدالنبي، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة، ١٩٦٤م، والرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت٦٩٣هـ) – **مختار الصحاح**، تحقيق، محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥م، مادة (ع، ن، ي) أو (ع ن و).

(٢٦) انظر: عبد العزيز العماري (دكتور) – **أدوات الوصف والتفسير اللسانية**، ط. الأولى، فاس، ٢٠٠٤م – ص ٦.

(٢٧) انظر: خالد عبد الرؤوف الجبر (دكتور) – **معالجة المعنى في التراث الفكري العربي**، العدد (٩٠)، السنة (٢٣)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ٢٠٠٥م – ص١١٤.

(٢٨) المرجع السابق ١١٨.

(٢٩) المرجع السابق ١٢٢.

(٣٠) القرطاجني، حازم (ت٦٨٤هـ) – **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تحقيق/محمد الحبيب بن الخوجة، ط. الثانية، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١م – ص١٧٢.

(٣١) **الكتاب** ٢/٨٠.

(٣٢) الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت٤٧١هـ) – **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق د/ كاظم بحر مرجان، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م – ١/٩٨.

(٣٣) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت٤٧١هـ) – **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه/ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت) – ص٢٨.

(٣٤) فيصل إبراهيم صفا (دكتور) – **قضايا التشكيل في الدرس اللغوي** – في اللسان العربي، ط. الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن،١٤٣١هـ = ٢٠١٠م – ص١٤.

(٣٥) **الكتاب** ٢/٣٨.

(٣٦) انظر **الكتاب**: ١/٢١٩، ٢٣٠، ٢/١٥٠، ٣/١٥٧، ١٦٨، ٤/١٣٩، ٢١٦... إلخ.

(٣٧) **الكتاب** ١/٣٩٢.

(٣٨) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت٧٩٠هـ) – **الموافقات**، ضبط نصَّه وقدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، ط. الأولى، دار ابن عفان، السعودية، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م – ٥/٥٣.

(٣٩) المرجع السابق ٥/٥٤.

(٤٠) المرجع السابق ٥/٥٤.

(٤١) كارتر – **عشرون درهماً في كتاب سيبويه**، ترجمة وتعليق، د/عبد اللطيف الجميلي، ود/حاتم الضامن، مجلة المورد، المجلد السادس عشر، العدد الأول، بغداد، ١٩٨٧م – ص١٢٧.

(٤٢) عبدالرحمن بو درع (دكتور) – **الأساس المعرفي للغويات العربية** ٨٥.

(٤٣) **الكتاب** ٢/١٢٤.

(٤٤) **الكتاب** ١/٥٤.

(٤٥) **الكتاب** ١/٥٥.

(٤٦) كان العلماء في زمان سيبويه يهتمون بتعلم الفقه والحديث في صدر تَعَلُّمهم للعلوم المختلفة، وقد كان سيبويه تلميذاً لحمّاد بن سلمة في الحديث في صدر حياته قبل أن ينقلب إلى دراسة النحو العربي.

(٤٧) عبد العزيز أحميد (دكتور) – **أثر المرجعية الحديثية في المصطلح السيبويهي**، العدد الأول، مجلة دراسات مصطلحية، ٢٠٠١م–١٤٢٢هـ – ص١٤٥.

(٤٨) **الكتاب** ٢/٨٠.

(٤٩) **الكتاب** ٨١/٢.

(٥٠) **الكتاب** ٨١/٢.

(٥١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ومقالات في اللغة والأدب، و تمام حسان (دكتور) – **البيان في روائع القرآن**، ط. الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٣هـ، و سعد مصلوح (دكتور) في: – **من نحو الجملة إلى نحو النص**، بحث منشور في الكتاب التذكاري عن الأستاذ عبد السلام محمد هارون، جامعة الكويت، ١٩٨٩م – ١٩٩٠م – **في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية**، آفاق جديدة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٣م – **في اللسانيات العربية المعاصرة**، دراسات ومثاقفات، ط. الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م، و نهاد الموسى (دكتور) في: – **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت) – **الصورة والصيرورة**، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، ط. الأولى، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٣م، ومحمد حماسة عبد اللطيف (دكتور) في: – **النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، (د.ت).

(٥٢) توفيق قريرة (دكتور) – العرفاني والاصطلاح النحوي العربي ص٧.

(٥٣) انظر: **الكتاب** ٢٢/١، ٢٤، ٢٥..

(٥٤) انظر: **الكتاب** ١٢/١، ١٣، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦.

(٥٥) هذا التركيب خطأ في طبعة عبد السلام هارون، وصوابه ما ثبت في طبعة بولاق، وذلك قوله : «وكي زيدٌ يأتيك» ط. بولاق – ٨/١.

(٥٦) الكتاب ٢٥/١–٢٦.

(٥٧) تمام حسان (دكتور) – مقالات في اللغة والأدب ١١٤/٢.

(٥٨) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه** – ١٨٦/١.

(٥٩) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) – **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود/عبدالحليم النجار، ود/عبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م – ١٧٦/١.

(٦٠) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه** – ١٨٧/١.

(٦١) **الكتاب** ٢٥/١.

(٦٢) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه** – ١٨٦/١.

(٦٣) المصدر السابق. الصفحة نفسها.

(٦٤) **الكتاب** ٤٣٥/١.

(٦٥) انظر: **الكتاب** ١٠٢/٢، ١٢٤.

(٦٦) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ) – **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق د/مازن المبارك، ط. الرابعة، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م – ص٦٦.

(٦٧) انظر: الإحصاء المشار إليه مُفَصَّلاً في صدر مبحث (مصطلح (الخُلْف) بين الاستعمال والإهمال).

(٦٨) توفيق قريرة (دكتور) – **العرفاني والاصطلاح النحوي العربي**، ص٣٣.

(٦٩) **الكتاب** ١/٢٥٦.

(٧٠) **الكتاب** ١/٣٣٠–٣٣١.

(٧١) **الكتاب** ١/٢١٨.

(٧٢) **الكتاب** ١/٥٤، وانظر نحوه في: الكتاب ٢/٤٧–٤٨.

(٧٣) **الكتاب** ١/٣٩٣.

(٧٤) **الكتاب** ١/٢١٧.

(٧٥) **الكتاب** ١/٢١٧.

(٧٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٧٧) **الكتاب** ٣/١٦٩–١٧٠.

(٧٨) **الكتاب** ١/٥٥، وانظر نحوه في: **الكتاب** ٢/٦١، ٣/٢٠–٢١... إلخ.

(٧٩) شكري المبخوت (دكتور) – **توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط**، ط. الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٩م – ص١١٧–١١٨.

(٨٠) **الكتاب** ١/٣١٢–٣١٣.

(٨١) **الكتاب** ١/٣٠٨.

(٨٢) **الكتاب** ٢/٢٩٧.

(٨٣) انظر: تحليل لهذا التركيب ونظائره مفصلاً في سياق الحديث عن المخاطَب لاحقاً.

(٨٤) **الكتاب** ٢/٨١.

(٨٥) **الكتاب** ١/٤٣٩.

(٨٦) **الكتاب** ١/٤٣١.

(٨٧) السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت٥٨١هـ) – **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق د/محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، (د.ت) – ص ٢١٨–٢٢٠.

(٨٨) انظر: المتولي محمود المتولي عوض حجاز (دكتور) – **أثر المخاطَب في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه**، العدد رقم (٢٥)، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٩م – ص١٢٣ وما بعدها، وقد تناولت فيه أيضاً فائدة المخاطَب، وأمن اللبس، واتساع الكلام، والتقديم

والتأخير، والكلام مبني على قدر مسألة المخاطَب، وحال المخاطَب، وعلمه، والاختيار النحوي، وتعدد الأوجه الإعرابية للتراكيب، وعقيدة المتكلم وأعراف الخطاب.

(٨٩) **الكتاب** ١/٢٦٤.

(٩٠) **الكتاب** ١/٢٤٤.

(٩١) **الكتاب** ٢/١٣٠.

(٩٢) **الكتاب** ١/٢٤٤.

(٩٣) **الكتاب** ١/٣٤٣.

(٩٤) **الكتاب** ٢/٧٧.

(٩٥) **الكتاب** ٢/٧٧-٧٨.

(٩٦) **الكتاب** ٢/٧٨.

(٩٧) **الكتاب** ٢/٧٨.

(٩٨) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه** - ٢/٤٠٨.

(٩٩) **الكتاب** ٢/٨٠.

(١٠٠) **الكتاب** ٢/٨٠-٨١.

(١٠١) **الكتاب** ٢/٨١.

(١٠٢) **الكتاب** ١/١٤١.

(١٠٣) الحديث متفق عليه. انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المغيرة بن بردزبة (ت٢٥٦هـ) - **صحيح البخاري مطبوع مع فتح الباري لابن حجر**، ط. الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ =١٩٩٨ م - رقم ٦٢٥٠، و مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن ورد بن كوشاذ (ت٢٦١هـ) - **صحيح الإمام مسلم، مطبوع مع صحيح مسلم بشرح النووي**، ط. الأولى، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م - رقم ٢١٥٥، و ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت٢٤١هـ) - **المسند**، حقّقه: أحمد محمد شاكر، ط. الأولى،مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٢٤هـ = ١٩٩٤م - ٣/٣٢٠، وغيره، و أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت٢٧٥هـ) - **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد عوّامة، ط. الأولى، مؤسسة الريان، بيروت، والمكتبة المكية، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م - رقم ٥١٨٧، وابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ) - **سنن ابن ماجة**، تحقيق، د/ بشار عوّاد معروف، ط. الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٨هـ = ١٩٨٩م - رقم ٣٧٠٩.

(١٠٤) صحيح مسلم رقم ٢٤٧٠ في فضائل أبي دجانة - رضي الله عنه - .

(١٠٥) مصطلح: سياق الحال مترجم عن المصطلح الإنجليزي Situational Context أو Context Of Situation، وأشهر المقابلات العربية له هي: المسرح اللغوي، والمجريات، والظروف الكلامية،

ومقتضى الحال، والتفسير التاريخي وشاهد الحال، والمقام، والسياق غير اللغوي، وسياق الموقف، والسياق الحالي، والقرائن المقامية. انظر: فريد عوض حيدر (دكتور) – **فصول في علم الدلالة**، ط، الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م – ص١٢٥–١٢٦، وإبراهيم إبراهيم سيد أحمد (دكتور) – **أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير «التحرير والتنوير» للطاهر بن عاشور، دراسة نحوية دلالية**، ط. الأولى، دار المُحَدِّثين، القاهرة، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م – ص٥٧.

(١٠٦) **الكتاب** ١٠٣/١.

(١٠٧) انظر: **الكتاب** ٢٧٢/١، ٢٧٥، ٣٤٠، ٣٦٤.

(١٠٨) انظر تفصيل ذلك في: هادي نهر (دكتور) – **دراسات في اللسانيات، ثمار التجربة**، ط. الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م – ص٢٣١–٢٣٢.

(١٠٩) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه** –١٦٣/٢.

(١١٠) **الكتاب** ٨٠/٢.

(١١١) عبدالرحمن بو درع (دكتور) – **من قضايا النظرة اللغوية العربية**، الرسالة (٢٦٧)، الحولية (٢٨)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م – ص ٢٦.

(١١٢) **الكتاب** ٢١٥/١.

(١١٣) **الكتاب** ١٩/٣.

(١١٤) **الكتاب** ٢٩٩/١.

(١١٥) **الكتاب** ١٥٣/١.

(١١٦) **الكتاب** ١٨١/١.

(١١٧) **الكتاب** ١٥٢/١.

(١١٨) **الكتاب** ٢١٣/١.

(١١٩) **الكتاب** ١٢٠/٢.

(١٢٠) **الكتاب** ٤١٤/١.

(١٢١) **الكتاب** ١٢٠/٢.

(١٢٢) **الكتاب** ٨٩/١.

(١٢٣) **الكتاب** ١٣٠/٢.

(١٢٤) **الكتاب** ٦٦/١.

(١٢٥) **الكتاب** ٤١/١.

(١٢٦) **الكتاب** ١/٨٨.

(١٢٧) **الكتاب** ١/١٣٨.

(١٢٨) **الكتاب** ٢/١٧٧.

(١٢٩) **الكتاب** ٢/٣٨.

(١٣٠) **الكتاب** ٢/٦٩.

(١٣١) **الكتاب** ٣/٧.

(١٣٢) **الكتاب** ٢/٣٨.

(١٣٣) **الكتاب** ٢/١٣٠.

(١٣٤) **الكتاب** ٢/١٣٠.

(١٣٥) انظر أصول هذه التراكيب في: الكتاب ١/٢٧٠-٢٧١.

(١٣٦) انظر تلك المواضع في الأبواب الآتية من: **الكتاب** ١/٢٥٣- ٢٥٦، ١/٢٥٧- ٢٥٨، ١/٣٤٠- ٣٤٢، ١/٣٤٣- ٣٤٨، ١/٣٤٨- ٣٥٢، ١/٢٧٣- ٢٧٧، ١/٢٩٠- ٢٩١، ٢/١٣٠.

(١٣٧) **الكتاب** ١/٢٥٧.

(١٣٨) توفيق قريرة (دكتور) **العرفاني والاصطلاح النحوي العربي**- ص١٥١ .

(١٣٩) انظر أصول هذه الشواهد في: **الكتاب** ١/٢٥٣، ٢٥٧، ٢٧٣- ٢٥٧، ٣٤٠، ٣٤٣، ٢/١٣٠.

(١٤٠) انظر أصل كلام سيبويه عن (حتى) في: **الكتاب** ٣/١٦- ١٧.

(١٤١) **الكتاب** ٣/٢٠.

(١٤٢) **الكتاب** ١/٦١.

(١٤٣) انظر: **الكتاب** ١/٤٠.

(١٤٤) **الكتاب** ١/١٢٢.

(١٤٥) **الكتاب** ١/١٤١.

المصادر والمراجع

(١) إبراهيم إبراهيم سيد أحمد (دكتور):

- **أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير «التحرير والتنوير» للطاهر بن عاشور، دراسة نحوية دلالية**، ط. الأولى، دار المُحَدِّثين، القاهرة، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م

(٢) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ):

- **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبدالحليم النجار، وعلي حسن الهلالي، ويعقوب عبدالنبي، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة، ١٩٦٤م

(٣) الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ)

- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط، الأولى، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م

(٤) إيناس كمال الحديدي (دكتورة):

- **المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث**، ط. الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٦م

(٥) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المغيرة بن بردزبة (ت٢٥٦هـ):

- **صحيح البخاري مطبوع مع فتح الباري لابن حجر**، ط. الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م

(٦) تمام حسان (دكتور):

- **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط. الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.
- **مقالات في اللغة والأدب**، الجزء الثاني، ط. الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- **البيان في روائع القرآن**، ط. الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٣هـ.

(٧) توفيق قريرة (دكتور):

- **العِرْفاني والاصطلاح النحوي العربي**، كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، (د.ت).

(٨) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد (ت٤٧١هـ):

- **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه/ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق د/ كاظم بحر مرجان، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م

(٩) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ):

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود/عبد الحليم النجار، ود/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ =١٩٩٤م.

(١٠) حسن حمزة (دكتور):

- **في الأصول النظرية لتأريخ تطور المصطلح النحوي العربي، في تطور المصطلح النحوي العربي**، العدد (٣٣)، مجلة علوم اللغة، القاهرة، ٢٠٠٦م

(١١) ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت٢٤١هـ):

- **المسند**، حقّقه: أحمد محمد شاكر، ط. الأولى، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٢٤هـ = ١٩٩٤م

(١٢) خالد الأشهب (دكتور):

- **المصطلح العربي، البنية والتمثيل**، ط. الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

(١٣) خالد عبد الرؤوف الجبر (دكتور):

- **معالجة المعنى في التراث الفكري العربي**، العدد (٩٠)، السنة (٢٣)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ٢٠٠٥م.

(١٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن (ت١٧٥هـ):

- **كتاب (العين)** تحقيق د/مهدي المخزومي، ود/إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠-١٩٨٥م.

(١٥) أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت٢٧٥هـ):

- **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد عوّامة، ط. الأولى، مؤسسة الريان، بيروت، والمكتبة المكية، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

(١٦) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر (ت٦٩٣هـ):

- **مختار الصحاح**، تحقيق، محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥م

(١٧) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ):

- **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، (د.ت).

(١٨) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ):

- **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق د/مازن المبارك، ط. الرابعة، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

(١٩) سعد عبد العزيز مصلوح (دكتور):

- **من نحو الجملة إلى نحو النص**، بحث منشور في الكتاب التذكاري عن الأستاذ عبد السلام محمد هارون، جامعة الكويت، ١٩٨٩م – ١٩٩٠م.
- **في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية**، آفاق جديدة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٣م.
- **في اللسانيات العربية المعاصرة**، دراسات ومثاقفات، ط. الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

(٢٠) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١هـ):

- **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق د/محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، (د.ت).

(٢١) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قَنبر (ت١٨٠هـ):

- **الكتاب**، تحقيق وشرح/عبد السلام محمد هارون، ج١، ط. الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م، وبقية الأجزاء، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- طبعة بولاق، ١٣١٦هـ .

(٢٢) ابن السيد البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت٥٢١هـ):

- **المثلث**، تحقيق ودراسة، د/صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

(٢٣) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ):

- **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق/أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط. الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

(٢٤) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت٧٩٠هـ):

- **الموافقات**، ضبط نصَّه وقدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، ط. الأولى، دار ابن عفان، السعودية، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

(٢٥) شكري المبخوت (دكتور):

- **توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط**، ط. الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٩م

(٢٦) عبد الرحمن بو درع (دكتور):

- **الأساس المعرفي للغويات العربية**، (د.ت)
- **من قضايا النظرة اللغوية العربية**، الرسالة (٢٦٧)، الحولية (٢٨)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

(٢٧) عبد العزيز أحميد (دكتور):

- **أثر المرجعية الحديثية في المصطلح السيبويهي**، العدد الأول، مجلة دراسات مصطلحية، ٢٠٠١م -١٤٢٢هـ .

(٢٨) عبد العزيز العماري (دكتور):

- **أدوات الوصف والتف سير اللسانية**، ط. الأولى، فاس، ٢٠٠٤م.

(٢٩) عبد المجيد عابدين (دكتور):

- **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**، مطبعة الشبكشي، القاهرة، ١٩٥١م.

(٣٠) عصام نور الدين (دكتور):

- **المصطلح النحوي في مرحلة النشأة**، العدد (٣٣)، مجلة علوم اللغة، ٢٠٠٦م.

(٣١) على توفيق الحمد (دكتور):

- **قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد)**، العدد (٣٣)، مجلة علوم اللغة، ٢٠٠٦م.

(٣٢) علي القاسمي (دكتور) :

- **المصطلحية. مقدمة في علم المصطلح**، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٥م.

(٣٣) عوض حمد القوزي (دكتور):

- **المصطلح النحوي**، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط. الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

(٣٤) فريد عوض حيدر (دكتور) :

- **فصول في علم الدلالة**، ط، الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م

(٣٥) فيصل إبراهيم صفا (دكتور):

- **قضايا التشكيل في الدرس اللغوي- في اللسان العربي**، ط. الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م

(٣٦) القرطاجني، حازم (ت٦٨٤هـ):

- **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تحقيق/محمد الحبيب بن الخوجة، ط. الثانية، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١م.

(٣٧) كارتر:

- **عشرون درهماً في كتاب سيبويه**، ترجمة وتعليق، د/عبد اللطيف الجميلي، ود/حاتم الضامن، المجلد السادس عشر، العدد الأول، مجلة المورد، بغداد، ١٩٨٧م

(٣٨) ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ):

– **سنن ابن ماجة، تحقيق**، د/بشار عوّاد معروف، ط. الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٨هـ = ١٩٨٩م

(٣٩) ابن مالك الطائي الجياني، محمد بن عبد الله بن عبد الله (ت٦٧٢هـ):

– **إكمال الإعلام بتثليث الكلام**، تحقيق، د/ سعد بن حمدان الغامدي، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

(٤٠) المتولي محمود المتولي عوض حجاز (دكتور):

– **أثر المخاطَب في بناء التراكيب النحوية عند سيبويه**، العدد رقم (٢٥)، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٩م

– **الحوار بين الخليل وسيبويه، النداء أنموذجاً، دراسة نحوية تداولية**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السابع لقسم النحو والصرف والعروض «الخليل عبقري العربية» ٢٠١٢م

(٤١) محمد حماسة عبد اللطيف (دكتور):

– **النحو والدلالة**، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، (د.ت)

(٤٢) محمود فهمي حجازي (دكتور):

– **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، دار غريب، القاهرة، (د.ت)

(٤٣) مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن ورد بن كوشاذ (ت٢٦١هـ):

– **صحيح الإمام مسلم**، مطبوع مع صحيح مسلم بشرح النووي، ط. الأولى، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م

(٤٤) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ):

– **لسان العرب**، ط. بيروت، ١٩٦٨م

(٤٥) نهاد الموسى (دكتور):

– **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت).

– **الصورة والصيرورة**، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، ط. الأولى، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٣م

(٤٦) هادي نهر (دكتور):

– **دراسات في اللسانيات، ثمار التجربة**، ط. الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

The Term Kholf in the Book of Sebawihi

Abstract

Terminology is the key of sciences. It is indeed the ultimate goal and end product of these sciences. Terminology is the culmination of concepts and a sign of distinction among nations. For this reason, the study of terminology acquires special importance among branches of knowledge. This study comes under the title "The Term of kholf in the Book of Sebawihi" and is intended to reveal the real concept of the term in the book and to prove that it is a considerable origin in Sabawihi's thought although this term is rerely used in the book. However, the researcher noticed that this term represents quite a common concept. This research includes an introduction, a preface, six themes and a conclusion. these may be briefly stated as follows:

1 - (Al-khlof) as a linguistic term.

2 - The term of Alkhof between use and negligence.

3 - Duality of (word and meaning) in Arabic grammar.

4 - Nature of language according to Sibawihi.

5 - Constituents of the concept of the term (Kholf) in the Book of Sebawahi.

6 - The Terms that are indicative of (Kholf) concept in the Book.

The research has come up with a number of results; among them are the following:

- The ultimate goal of a terminology study is the identification of concepts which distinguishes it from a lexicographic study of words.
- Sibawuhi had made perfect connection between the linguistic system of a lamguage and the outside realty that is in direct contact with the elements of speech.
- Al-Magam (The context) is a new concept fully realized by Sibawihi who called for adhering to it and activating it in analyzing the structures of Arabic language. Sibawihi had blamed his contemporaries who disregard context.
- Context represents the social aspect of language. It stands as an essential element which cannot be over-looked, as it is strongly connected to meaning. Indeed (Al-Magam). i.e. The context singnifies the cultural constituent of speech, and it stands as the major source that constantly enriches speech.

The Author

Dr. Al-Mitwali Mohamoud Al-Mitwali Awad Hejaz

- Ph.D. in Syntax and Morphology, from College of Arts, Mansourah University 2002.
- Associate Professor in the department of Arabic Language, the Institute of Teaching Arabic Language to Speakers of other Languages, Umm Al-Qura University, Makah Al-Mukkaramah.

Publications :

A. : Books

1 - *Comlements of Verbal Sentences in Arabic Language*-. First Publication: 1430AH-2009 AD.

2 - *Prepositional Phrases in Arabic Language*-first Pubication 1430Ah-2009 AD.

3 - *Rules of Correct Arabic Writing*- First Publication 1430AH-2009 AD.

B. : research

1 - "Phenomenon of Completion in Additional Compounds" *Dar-Al-Oloum Journal:* Cairo University (Issue.No37) Jan.2006.

2 - "Ambiguity and Syntactic Structure in Linguistics Heritage", - *Philology Journal,* College of Linguistics: Ain Shamus University (Issue. No.46) Jan. 2006.

3 - "The Impact of Indication of Semantic Structures on Debuction of Juristic Rules from Prophetic Hadeaths-" the Book of The 4th conference of the Department of Grammar in Dar-Al-Oloum College at Cioro University in March 2007.

4 - "The Compared Adjective between Rule and Linguistics Usage: A Semantic Morphological Study", *the Journal of Linguistic Studies:* Vol. 11,N0.44.(2008).

5 - "Effect of The Addressed on The Fornation of Syntactic Structure according to Sibawihi", *Consultation and Language Research Journal*. College of Arts, Manofiah University, No.25. Jan.2009.

6 - "Time Reference of Verbs in Arabic", *the College of Art. Journal*: Alexandria: Issue No.60: 2009.

7 - "Combining Different Structures in The Holy Koran: A New Reading in a Great Heritage". *Journal of Linguistic Studies*: 1432AH.

8 - "The Dialogue between Al-Khallel and Sibawihi: Alnida (Colling) as an Example: A Syntactic Study". Presented in the 7th International Conference, the Department of Syntax in Dar Al-Oloum College at Cairo University Under the Title Al-Khleel The Genius of Aradic Language: March, 2012.

Monogragh 405

The Term Kholf in the Book of Sebawihi

Dr. Al-Mitwali Mohamoud Al-Mitwali Awad Hejaz
Institute of Teaching Arabic to Speakers of other Languages
Umm Al-Qura University - Makah Al-Mukkaramah
Kingdom of Saudi Arabia